الفصل السابع

الرأى العام تجاه الدين والسياسة

أرجو أن تخبرنى ما إذا كنت توافق أو تعارض هذا القول :

«الله هو قوة الإرشاد الأخلاقى لديموقراطية أمريكا» .

٥٥٪ موافق ٣٥٪ معارض ١٠٪ لم يحدد رأيًا

هل تعتقد أنه من اللائق للزعماء الدينيين أن يتحدثوا عن معتقداتهم السياسية كجزء من أنشطتهم الدينية ؟

٣٥٪ لائق ٦١٪ غير لائق ٤٪ بدون رأى

- بابليك بيرسبيكتيف .

نظرة عامة

أين يقف الأمريكيون من امتزاج الدين بالسياسة؟ الطبيعة التناقضية لنتائج الدراسة المذكورة أعلاه تشكل رؤية تمهيدية مسبقة للغموض والالتباس الذى يميز توجهات الرأى العام الأمريكى تجاه العلاقات بين الكنيسة والدولة ، وعن الدور الأمثل الذى يلعبه الدين فى السياسة . فى الفصلين السابقين رأينا كيف كان هناك ، عبر الزمن ، غموض كبير فى تفسيرات المحكمة العليا للعلاقات الملائمة وغير الملائمة بين الكنيسة والدولة . سوف نرى بعد ذلك أن عامة الشعب لديهم مزيج من الرؤى الغامضة ، والرؤى التى تبدو أحيانًا متعارضة ، تجاه الروابط الملائمة بين الدين والسياسة .

فى هذا الفصل سوف ندرس التوجهات العامة المتعلقة بالبند الخاص بالكنيسة الرسمية والبند الخاص بحرية الممارسة الدينية فى التعديل الأول للدستور . سوف

ندرس أيضًا آراء صفوة العلماء فى المجتمع الأمريكى بمن فيهم من صفوة علماء الدين والسياسة، وقد استرشدنا فى تحليلنا بالأسئلة المهمة التالية :

* ما هى رؤى الرأى العام عامة، هل هى مبادئ تجريدية تجاه قضايا الكنيسة الرسمية، وقضايا حرية الممارسة الدينية ؟ مثلاً، هل يؤيد عامة الناس مبدأ الفصل بين الكنيسة والدولة، أم إنهم يؤيدون فكرة أن تساعد الحكومة الدين بكيفية ما؟
* ما هى آراء عامة الناس بطريقة أكثر تحديدًا، هل هى مواقف واقعية حول قضايا الكنيسة الرسمية وقضايا حرية الممارسة الدينية ؟ مثلاً، هل يتحتم على الحكومة أن تقدم معونة مالية للمدارس الدينية ؟ هل يحق للجماعات الدينية أن تشارك فى العملية السياسية ؟ أين يقف الرأى العام بالنسبة للحرية الدينية لمن لا دين لهم؟
* ما هى الوسائل التى يمكن أن تتضافر بها قضايا الكنيسة الرسمية مع قضايا حرية الممارسة الدينية فى توجهات عامة الناس ؟ مثلاً، هل يرى بعض الناس أن إقامة الصلاة فى المدارس من قضايا الكنيسة الرسمية ويراها البعض الآخر من قضايا حرية الممارسة الدينية ؟
* ما هى وجهات النظر التى يراها الناس تجاه الساحات المخصصة لإقامة الصلوات والممارسات الدينية فى المدارس العامة ؟
* إذا كان الرأى العام يؤيد الصلاة فى المدرسة تأييدًا قويًا، فلماذا فشلت كل الجهود التى بذلت حتى الآن لتعديل الدستور من أجل إعادة الصلاة فى المدرسة؟
* ما أنواع وجهات النظر التى يعتنقها صفوة رجال الدين والسياسة فى الولايات المتحدة تجاه الدين والسياسة، وتجاه المزج السليم بين الاثنين؟

الرؤى التجريدية لعامة الناس عن علاقات الكنيسة بالدولة

نحن نعلم أنه لا وجود لأى استطلاع للرأى العام الأمريكى سأل الناس سؤالاً مباشرًا : **هل تؤيد أو تعارض الفصل بين الكنيسة والدولة ؟** بناء على المعلومات التى لدينا، نستطيع أن نخمن أن أغلبية أفراد الشعب، إذا سئلوا، سوف يقررون أنهم يفضلون الفصل بينهما، ومع ذلك سوف نرى فى هذا الفصل، أن الأغلبية أيضًا تؤيد

الروابط بين الكنيسة والدولة فى مواقف معينة مثل إقامة الصلاة فى المدارس العامة.

أكثر الأبحاث أهمية عن التوجهات العامة تجاه علاقات الكنيسة بالدولة تمت على أساس مجموعة من الدراسات قامت بها مؤسسة ويليامسبيرج القانونية. الدراسة التى أصدرتها هذه المؤسسة عام ١٩٨٧ (نشرت فى ويلكوكس وآخرين ١٩٩٢، ويلكوكس ١٩٩٣، وچيلين وويلكوكس ١٩٩٥) شملت شريحة قومية مكونة من ١,٨٨٩ من البالغين، وشريحة أخرى من ٨٦٣ فردًا من صفوة أعضاء سبع جماعات. أربع من شرائح الصفوة كانوا ينتمون إلى جماعات علمانية: ١٥٥ أكاديميًا، ٢٠٢ من كبار رجال الأعمال، ١٠٦ من كبار موظفى الحكومة، وكذلك ١٠٠ من رجال الإعلام. الشرائح الثلاث الأخرى كانوا من كبار رجال الدين: ١٠١ من الأساقفة البروتستانت، ١٠٠ من الأساقفة الكاثوليك، وأيضًا ٩٩ حاخامًا يهوديًا.

يتصف أهم تقرير عن هذه الدراسات بالشمول، هو الذى قدمه تيدچيلين وكلايد ويلكوكس تحت عنوان «توجهات العامة تجاه الكنيسة والدولة» عام ١٩٩٥. إضافة إلى الاستعانة بدراسات مؤسسة ويليامسبيرج القانونية، أضاف چيلين وويلكوكس دراستين أخريين: استطلاع للرأى لشريحة من مواطنى واشنطون، وسلسلة من المقابلات المتعمقة ومجموعات البحث.

التوجهات التجريدية لعامة الناس عن الكنيسة الرسمية

اشتملت دراسات مؤسسة ويليامسبيرج على سؤالين تجريديين عن الكنيسة الرسمية. وفيما يلى كل من السؤالين والنسبة المئوية للإجابات التى اختارت أحد السؤالين (چيلين وويلكوكس، ١٩٩٥: ٥٩، ١٦١، ١٦٥):

أى من النَّصَّين التاليين تجده أقرب إلى رأيك؟

* «يجب على الحكومة ألا تقدم أية مساندة لأى دين» ٤٦٪
* «يجب على الحكومة مساندة كل الأديان بالتساوى» ٥٤٪

أى من النَّصيْن التاليين تجده أقرب إلى رأيك ؟

* «يجب على الحكومة اتخاذ خطوات معينة لحماية التراث اليهودى-المسيحى» ٣٨٪
* «يجب أن يكون هناك جدار عال يفصل بين الكنيسة والدولة» ٦٢٪

كل من هذين السؤالين له موقف مؤيد (للفصل بين الكنيسة والدولة)، وله أيضًا موقف توفيقى (على الحكومة أن تنظر إلى الدين نظرة مواتية). إذا جمعنا بين هذين الموقفين نجد لدينا أربعة احتمالات لها النتائج التالية : (ويلكوكس وآخرون، ١٩٩٢ : ٢٦٥، ٢٧١؛ چيلين وويلكوكس ، ١٩٩٥ : ٦٠):

* **الانفصاليون :** هم نسبة ٣٦٪ الذين اختاروا الفصل بين الكنيسة والدولة فى السؤالين - أى أنه يجب على الحكومة ألا تقدم أية مساندة للدين، ويجب أن يكون هناك جدار للفصل عال .
* **التوفيقيون :** هم نسبة ٣٣٪ الذين اختاروا موقفًا توفيقيًا فى السؤالين - مساندة كل الأديان بالتساوى، مع حماية التراث اليهودى-المسيحى .
* **غير التفضيليين :** هم نسبة ٢١٪ الذين اختاروا أن على الحكومة أن تساند كل الأديان بالتساوى، ولكنهم أيضًا اختاروا وجوب وجود جدار عال يفصل بين الكنيسة والدولة .
* **التفضيليون المسيحيون :** هم نسبة ٩٪ الذين اختاروا أن على الحكومة عدم تقديم المساندة للدين، ولكن يجب عليها اتخاذ خطوات معينة لحماية التراث اليهودى-المسيحى .

من ذلك يظهر أن هناك تناقضا فى بعض هذه المواقف . كيف ، مثلاً ، لأحد أن يقول : إن الحكومة يجب أن تساند كل الأديان بالتساوى، ثم يقول أيضًا : إنها يجب أن تتخذ خطوات معينة لحماية التراث اليهودى-المسيحى؟ وكيف يقول أحد : إن الحكومة يجب ألا تقدم أية مساندة للدين ثم يطلب أيضًا من الحكومة أن تتخذ خطوات معينة لحماية التراث اليهودى-المسيحى . دعنا نشير إلى بعض الاحتمالات التى يمكنها أن توضح لنا التناقض هنا :

أولاً : الأسئلة نفسها محدودة، على سبيل المثال، السؤال الثانى يطلب ممن يجيب عنه أن يختار بين عدم وجود مساندة من الحكومة للدين، وبين وجوب مساندتها لكل

الأديان بالتساوى. هذا السؤال لا يسمح بأى احتمالات أخرى، مثل من يريد من الحكومة أن تقوم بمساندة أديان معينة، دون الأديان الأخرى.

ثانيًا : بعض الأفراد لديهم، ببساطة تامة، توجهات متضاربة، ربما بسبب أنهم يجيبون على الأسئلة بشكل منفصل دون أن يضعوا فى اعتبارهم التعقيدات التى قد تسببها إحدى الرؤى لرؤية أخرى، وكثير منا لديهم، على الأقل، درجة ما من التناقض فى الآراء الدينية والسياسية.

ثالثًا : چيلين وويلكوكس (١٩٩٥ : ٦٥) يريان أن بعضًا ممن أجابوا عن الأسئلة يمكن أن يكونوا قد فسروا كلمة مساندة فى السؤال الأول على أنها تعنى المساندة المالية، وبعض من عارضوا المساندة المالية قد يؤيدون، رغم ذلك، أشكالاً أخرى من الروابط بين الكنيسة والدولة.

رابعًا : چيلين وويلكوكس (١٩٩٥ : ٦٢) يريان أيضًا أن بعض الأفراد كانوا يعبرون عن اللاتوجه - أى أنه لم يكن لديهم رأى حقيقى - ولكنهم كانوا، ببساطة، يختارون ما يظنون أنه الاختيار الذى يقبله المجتمع، الاختيار الصحيح.

يتضح من ذلك وجود غموض جوهرى فى توجهات العامة تجاه المبادئ التجريدية الخاصة بالكنيسة الرسمية، وأكثر من هذا، لا يوجد أى إجماع فى الرأى تجاه هذه الأمور.

التوجهات التجريدية لعامة الناس تجاه حرية الممارسة الدينية

الدراسات التى قامت بها مؤسسة ويليامسبيرج لم تشمل توجيه أسئلة تتعلق بالمبادئ المجردة الخاصة ببند حرية الممارسة الدينية، ومع ذلك، قام چيلين وويلكوكس (١٩٩٥ : ١١٥) بتوجيه سؤالين تجريديين عن هذا البند فى شريحتهم الخاصة بمدينة واشنطون:

السؤال الأول: «هل من حق الأفراد أن يؤدوا ممارساتهم الدينية بالأسلوب الذى يرون أنه مناسب لهم، حتى لو كانت ممارساتهم تبدو غريبة لأغلبية الأمريكيين ؟»، ولما كان التأييد لسؤال حرية الممارسة الدينية إجماعيًا تقريبًا (٩٦٪)، يمكننا لذلك أن نخمن

أن الأغلبية العظمى من أفراد الشعب الأمريكى سوف يؤيدون حرية الممارسة الدينية لو أن هذا السؤال كان قد وجه إلى شريحة منهم.

السؤال الثانى: «هل من المهم لأفراد الشعب الأمريكى أن يطيعوا القانون حتى إذا كان ذلك يعنى تقليص حريتهم الدينية ؟». فقط ٢١٪ هم الذين لم يوافقوا على هذا التعبير. وذلك يجعلنا نخمن أن أغلبية يعتد بها من أفراد الشعب الأمريكى سوف يوافقون حتى لو كان هذا القانون يقلص حريتهم الدينية. ومع ذلك، نحن نعالج هنا مبدأ تجريديا؛ دعنا الآن نختبر توجهات العامة نحو أوضاع معينة تتعلق بالبنود الخاصة بالكنيسة الرسمية وبحرية الممارسة الدينية.

الرؤى الواقعية لعامة الناس عن علاقات الكنيسة بالدولة

قضايا الكنيسة الرسمية

بينما أقر ٦٢٪ ممن أجابوا عن استطلاعات الرأى العام التى قامت بها مؤسسة ويليامسبيرج أنهم يؤيدون الفكرة التجريدية عن إقامة جدار عال يفصل بين الكنيسة والدولة، إلا أننا سوف نرى هنا أن عامة الناس يؤازرون رأيًا توفيقيا على الأقل تجاه قضايا واقعية معينة مثل إقامة الصلاة والممارسات الدينية فى المدارس العامة، وتوضح دراسات شتى (مثلاً، چيلين وويلكوكس ١٩٩٥، إليفسون وهاداواى ١٩٨٥، وودرام وهوبان ١٩٩٢)، وهذا صحيح بصفة خاصة بين المسيحيين المحافظين (تامنى وجونسون ١٩٨٧)، وهذا التباين بين المبادئ التجريدية والأوضاع الأكثر تحديداً ينعكس فى بحث عن تأييد المبادئ الديموقراطية الذى يوضح تأييداً كبيراً للمبادئ التجريدية العامة وتأييداً أقل تجاه تطبيقات معينة لهذه المبادئ (بروثرو وجريج ١٩٦٠، ماكلوسكى ١٩٦٤).

ولقد اشتملت دراسات مؤسسة ويليامسبيرج على عدد من التساؤلات عن موضوعات واقعية معينة تتعلق بالكنيسة الرسمية، وتوضح التحليلات التى قام بها ويلكوكس (١٩٩٣) وأيضًا چيلين وويلكوكس (١٩٩٥) توضح أن توجهات الناس تجاه الكنيسة الرسمية - كما تشير إجاباتهم عن ثلاثة عشر سؤالاً معينًا - وزعت على ثلاثة أبعاد تركزت على ما يلى

* العرض فى الأماكن العامة للرموز الدينية اليهودى ـ مسيحية (مثلاً، عرض مشهد المذود «مشهد الميلاد» فى أعياد الميلاد).

* اشتراك المدارس العامة فى الأنشطة الدينية الجماعية.

* استخدام أموال الضرائب فى مساندة الدين.

جدول ٧-١ قد استخرج من معلومات تقرير چيلين ويلكوكس (١٩٩٥)، ويعرض النتائج المستنبطة من بعض هذه الأسئلة المحددة. والنسب المئوية فى الجدول هى تلك المأخوذة من الموقف التوفيقى من كل سؤال.

ومن معظم هذه الأسئلة، وقفت الغالبية العظمى موقفا توفيقيا. وعلى سبيل المثال، فإن ٩٣٪ قد أجابوا بالموافقة على أن تدفع الحكومة مرتبات قساوسة الجيش، ووافق ٨٣٪ على تشييد الحكومات المحلية لمشهد الميلاد (مشهد المزود) فى أعياد الميلاد (الكريسماس)، كما اعتقد ٧٢٪ أنه من المستحسن أن يبدأ الكونجرس جلساته بصلوات علنية.

ومن الناحية الأخرى، كانت هناك أغلبية انفصالية فى بعض القضايا. أغلبية عارضت تقديم الدعم المالى للمدارس التى تديرها جماعات دينية، وأغلبية رفضت الفكرة القائلة بأن على الحكومة أن تطلب من المدارس العامة الاهتمام بالقيم اليهودية - المسيحية، وأغلبية وافقت على وجوب قيام الكنائس بدفع الضرائب عن ممتلكاتها.

وهكذا نرى أن الغالبية العظمى من الناس تؤيد التوافق بين الكنيسة والدولة فى كثير من المواقف الواقعية المتعلقة بالكنيسة الرسمية - خاصة عندما تكون مساندة الدولة للدين رمزية (مثل الصلوات فى المدارس العامة) بعيداً عن المساندة المالية. من ناحية أخرى، فإن الأغلبية ترفض التوافق فى بعض الأوضاع، ويمكننا أن نخمن أن الغالبية سوف ترفض التوافق فى ثلاثة أوضاع:

* عندما تتضمن دعمًا ماليًا ضخمًا للدين.

* عندما تتطلب مواعظ أو طقوسًا دينية فى أماكن عامة.

* عندما يكون التوافق مفضلاً لجماعة دينية عن أخرى.

(جدول ٧-١) النسب المئوية لعامة الناس الذين يقفون موقفا توفيقيا تجاه القضايا الواقعية للكنيسة الرسمية

التعبير / السؤال	النسب المئوية التى اتخذت الموقف التوفيقى
	٪
* من المستحسن أن يبدأ الكونجرس جلساته بصلاة علنية.	٧٢
* من المستحسن أن تبدأ المناسبات الرياضية للمدارس العامة بصلاة علنية.	٦٤
* أوافق على أن تشيد الحكومات المحلية مشهد الميلاد (المذود) داخل المبانى الحكومية خلال الكريسماس.	٨٦
* أوافق على أن تضئ الحكومات المحلية الشموع داخل المبانى الحكومية خلال احتفالات اليهود الدينية.	٨٤
* هناك العديد من المدارس المتوسطة والمدارس الثانوية داخل البلاد تقوم كنائس ومجموعات دينية مختلفة بإدارتها. هل تظن أنه يتعين على الحكومة توفير المساندة المالية لهذه المدارس؟	٤٥
* ينبغى السماح لتلاميذ المجموعات الدينية داخل المدارس العامة بعقد اجتماعات دينية اختيارية داخل فصول المدرسة، عندما لا تكون الفصول مشغولة بالحصص.	٧٤
* ينبغى على الحكومة طلب التشديد على القيم اليهودية ـ المسيحية داخل المدارس العامة.	٣٧
* ينبغى على الكنائس دفع الضرائب على مجمل ممتلكاتها.	٤٦
* هل توافق على أن تدفع الحكومة مرتبات قساوسة الجيش؟	٩٣
* [عندما كانت الإجابة على ما سبق بنعم، فقد أعطوا السؤال التالى] هل توافق على أن تدفع الحكومة مرتبات لبعض رجال الدين البوذيين فى الجيش؟	٦٤

المصدر : استطلاع الرأى العام لمؤسسة ويليامسبيرج القانونية ١٩٨٧، المنشور فى تقرير چيلين ويلكوكس (١٩٩٥ : ٧٨، ١٦٣-١٦٤).

ويؤكد چيلين وويلكوكس (١٩٩٥ : ٨٠) أن التأييد للتوافق فى القضايا الواقعية كان كبيرًا حتى بين أولئك الذين أيدوا الفصل بين الكنيسة والدولة فى كل من القضيتين التجريديتين اللتين نوقشتا سابقًا - أولئك الذين قالوا إن على الحكومة ألا تقدم أية مساندة للدين، والذين قالوا يجب أن يكون هناك جدار عال يفصل بين الكنيسة والدولة.

من بين الانفصاليين، مثلاً، ٩٢٪ لم يرفضوا قيام الحكومة بدفع مرتبات قساوسة الجيش، وأيضًا ٨١٪ لم يرفضوا وضع مشهد المذود داخل مبانى الحكومة المحلية فى أعياد الميلاد، وأيضًا ٨١٪ لم يرفضوا استخدام الجماعات الدينية للطلبة لفصول الدراسة فى غير الموسم الدراسى.

وهكذا، نجد أن غالبية الانفصاليين التجريديين قد اتخذوا موقفًا توفيقيًا تجاه كثير من القضايا الواقعية المتعلقة بالكنيسة الرسمية، بدلاً من موقفهم الانفصالى. ما الذى سبب هذا التعارض؟ مرة أخرى، نفس أنواع العوامل التى نوقشت سابقًا (واضح أن الذين أجابوا عن الأسئلة لم يفكروا ببساطه فى القضايا وهى مجتمعة، والقصور فى البدائل المحتملة للأسئلة، إلخ)، ومع ذلك، يشير چيلين وويلكوكس (١٩٩٥-٨٢) إلى احتمال أن كثيرًا ممن أجابوا، فسروا الوضع الذى يجيبون عنه على أنه يتعلق بحرية الممارسة الدينية بدلاً من علاقته بالكنيسة الرسمية. ولذا، نرى أن الخلط فى توجهات العامة يعكس لنا التوتر المتبادل بين بند حرية الممارسة الدينية وبند الكنيسة الرسمية الذى ناقشناه فى الفصل السادس.

التوفيقيون - الذين أخذوا موقفًا توفيقيًا تجاه كلا السؤالين التجريديين - لم يكونوا أيضًا متسقين تمامًا عندما يتعلق الأمر بالأوضاع الواقعية، فبعض التوفيقيين اتخذوا موقفًا مؤيدًا للفصل تجاه كل من القضايا الواقعية على حدة، ومن بينهم، مثلاً ٤٥٪ رفضوا فكرة أن تطلب الحكومة تدريس القيم اليهودية - المسيحية فى المدارس العامة، وأيضًا ٤٨٪ وافقوا على أن تقوم الكنيسة بدفع الضرائب على ممتلكاتها. للغرابة البالغة، فإن نتائج استطلاع الرأى تجاه القضية المتعلقة باستخدام الطلبة الدينيين لفصول الدراسة أثناء أوقات الراحة، أظهرت أن التوفيقيين الذين أخذوا موقفًا انفصاليًا (٢١٪) كانوا أكثر ممن اتخذوا الموقف الانفصالى (١٩٪).

وفى حين تدل هذه النتائج على عدم تناسق توجهات الناس تجاه قضايا الكنيسة الرسمية، فإنها توحى أيضًا بضرورة قيام الباحثين المشاركين فى الدراسة بتوجيه أسئلة أكثر إلى الناس ؛ لكى يحصلوا على تصوير أوضح من ذلك للتوجهات العامة فى هذا المجال، ولقد ساعدت مجموعات البحث التى استخدمها چيلين وويلكوكس (١٩٩٥) على التنقيب الأعمق فى هذه الأمور. كما أوضحت المناقشات داخل مجموعات البحث هذه، أن الكثير من الناس أخذوا موقفًا توفيقيًا تجاه القضايا الواقعية للكنيسة الرسمية (مثل الصلاة فى المدارس العامة) لأنهم نظروا إليها على أنها خدمة للدين من الحكومة - وبرضائها - لن تؤدى إلى إغضاب أحد.

ويقرر چيلين وويلكوكس (١٩٩٥ : ٨٣) أنهما اكتشفا أمرًا مثيرًا : عندما صرح رئيس جلسة الجماعة أو أحد الأعضاء الحاضرين أن ممارسة ما، مثل الصلاة فى المدرسة؛ قد تُغضب بعض الناس، قام بعض من أيدوا الممارسة بالتراجع فورًا عن موقفهم التوفيقى.

وهكذا يمكن على الأقل تفسير بعض من عدم الاتساق بين رؤى الناس التجريدية عن الكنيسة الرسمية، ورؤاهم عنها فى القضايا الواقعية، ذلك بما إذا كان الفرد يعتقد أن التوفيق سوف يؤدى لغضب الناس الآخرين.

قضايا حرية الممارسة الدينية

المجتمعيون مقابل التحرريين

بينما كان چيلين وويلكوكس (١٩٩٥) يدرسان قضايا الكنيسة الرسمية على أساس بُعْد انفصالى - توفيقى، قاما بالاستفادة من دراسة ريتشلى (١٩٨٥) عن التباين بين المجتمعيين - التحرريين لفحص وجهات النظر بشأن الممارسات الحرة للدين. فكلا الرأيين يبيح للناس أن يعتنقوا أيًا من العقائد الدينية التى تروق لهم، ولكن تختلف وجهتا النظر بالنسبة لأسلوب السلوك الذى يُسمح به على أساس هذه العقائد الدينية.

* **فكر المجتمعيين:** يسمح للناس بأن يتصرفوا طبقًا لرؤيتهم الدينية ما دام سلوكهم لا يتسبب فى إزعاج الرؤى الأخلاقية أو الدينية للأغلبية داخل المجتمع. و من

المقبول أن تضع سياسة الدولة حدوداً لسلوك الأقليات الدينية التى تعمل ممارساتها الدينية غير الملائمة ضد معايير المجتمع.

* **فكر التحرريين:** يسمح للناس بمجال أرحب من السلوكيات المبنية على أساس العقائد الدينية. و هذا الفكر يبيح جميع الممارسات الدينية التى لا تنتهك الحقوق الإنسانية الأساسية الأخرى.

مستويات تأييد حرية الممارسة الدينية

تضمنت أبحاث مؤسسة ويليامسبيرج القانونية أسئلة عن حرية الممارسة الدينية، وبعض هذه الأسئلة موضحة فى الجدول ٧-٢ ، ومعها النسب المئوية لتأييد حرية الممارسة. وبناء على نتائج الإجابات عن هذه الأسئلة يمكننا أن نحدد ثلاثة مستويات تأييداً لهذه الحرية.

أولاً: فى بعض المواقف، تساعد غالبية قوية الممارسة الحرة للدين، وهذا يشمل الأوضاع التى حاول فيها القادة الدينيون إغلاق مكتبات الأدب الجنسى المكشوف، والتأييد العام لترشيح القادة الدينيين للمناصب السياسية، ورفض الفكرة التى تقول إن أمريكا ليس بها مكان للدين الإسلامى، وتأييد الفكرة التى تسمح للجماعات اليهودية أن تزود القادة السياسيين المؤيدين لإسرائيل بالمال الذى يحتاجونه، والتأكيد على حق الجماعات الدينية فى أن تشارك فى السياسة. لاحظ، مع ذلك، أنه حتى فى الأوضاع التى قامت فيها الأغلبية بتأييد حرية الممارسة الدينية وُجدت بجانبهم أقلية لا يستهان بها من الرافضين ـ مثلاً ، ٧١٪ رفضت فكرة أن أمريكا ليس بها مكان للدين الإسلامى، وبقى بعد ذلك ٢٩٪ ممن لم يرفضوا الفكرة.

ثانيًا: فى بعض الأوضاع كانت هناك أغلبية مؤيدة لحرية الممارسة الدينية ولكن مستوى التأييد لم يزد كثيراً على ٥٠٪ ، وعلى سبيل المثال فإن ٥٦٪ فقط وافقوا على أنه يجوز لحركة «الحق فى الحياة» أن تستخدم الدين فى المناقشة التى تدور حول قضية الإجهاض.

ثالثًا: فى بعض الأوضاع أيدت أقلية فقط حرية الممارسة الدينية. ٣٥٪ فقط رفضوا فكرة وجوب إصدار قوانين تحرم عبادة الشيطان، وأيضًا ٢٤٪ فقط رفضوا فكرة أن

(جدول ٧-٢) النسب المئوية لتأييد عامة الناس لحرية الممارسة الدينية فى الأوضاع المختلفة

التعبير / السؤال	النسب المئوية لتأييد موقف حرية الممارسة
	٪
* يجب إصدار قوانين ضد ممارسة عبادة الشيطان.	٣٥
* لايجب السماح لأتباع الداعية صن مايونج موون بإصدار صحيفة أنباء يومية فى واشنطن دى سى.	٥٦
* يجب إعطاء الجماعات الدينية حق الانخراط فى السياسة.	٦٨
* لايوجد مكان فى أمريكا للدين الإسلامى.	٧١
* يجب اعتبار محاولة الطوائف الدينية غير العادية لاجتذاب المراهقين عملاً منافيا للقانون.	٢٤
* أوافق على استخدام حركة «الحق فى الحياة» للدين فى المناقشات حول الإجهاض.	٥٦
* أوافق على أن تعطى الجماعات اليهودية المال إلى السياسيين الذين يؤيدون إسرائيل.	٦١
* هل تظن أن من المناسب للقادة الدينيين إبداء الدعم العلنى للمرشحين السياسيين الذين يتسابقون للفوز بمنصب؟	٦٤
* هل تظن أنه من المناسب للقادة الدينيين العمل على إغلاق مكتبات العروض الإباحية؟	٦٦

المصدر : على أساس استطلاع الرأى العام لمؤسسة ويليامسبيرج القانونية ١٩٨٧، المنشور فى تقرير چيلين ويلكوكس (١٩٩٥ : ١١٧، ١٦٢-١٦٥).

لا يسمح القانون للطوائف الدينية غير التقليدية محاولة اجتذاب المراهقين لاعتناق مذاهبهم.

بعض قضايا حرية الممارسة الدينية التى تُثير كثيراً من الجدل تتعلق بالمجموعات الدينية غير التقليدية ؛ ولأن تعبير «جماعة» له دلالة سلبية، كان رد فعل الكثير من الناس سلبيّا للغاية تجاه أية مجموعة تسمى نفسها جماعة. أوضحت مناقشات چيلين وويلكوكس (١٩٩٥ : ١٢٠) مع مجموعات البحث أن الناس يجدون صعوبة فى التمييز بين الكنيسة والجماعة، ومع ذلك فإنهم يعارضون الجماعة معارضة قوية.

أظهرت نتائج الدراسة التى قام بها «مركز البحث الاجتماعى العام لدراسة الرأى العام القومى» عام (١٩٩١) أن ٦٥٪ وافقوا على وجوب عدم قيام القادة الدينيين بأى محاولات للتأثير على الكيفية التى يُدلى بها الناس بأصواتهم فى الانتخابات، وأيضًا ٥٤٪ وافقوا على وجوب ألا يقوم القادة الدينيون بأى محاولة للتأثير على قرارات الحكومة. وبالمثل، فقد أوضحت دراسة قامت بها جريدة «وول ستريت» بالاشتراك مع محطة NBC أن ٤١٪ فقط يعتقدون أنه من المناسب أن تقوم المجموعات الدينية بتعزيز عقائدها بالمشاركة فى السياسة والعمل على التأثير عليها، وأن ٤٠٪ فقط يعتقدون أنه من المناسب أيضًا أن يتحدث القادة السياسيون عن عقائدهم الدينية أثناء حملاتهم السياسية "Public Perspective" (سبتمبر/ أكتوبر ١٩٩٤ : ٩٣). وأوضح جالوب وكاستيللى (١٩٨٩ : ٢٣٠) أنه عند توجيه سؤال عما إذا كان يجب على الكنائس أن تظل بعيدة عن الشئون السياسية، أو أن تقوم بالتعبير عن رأيها تجاه المسائل الاجتماعية والسياسية المتعلقة بالحياة اليومية، أجاب ٣٧٪ إن على الكنائس أن تعبر عن وجهات نظرها.

من ناحية أخرى أظهرت دراسة أكثر حداثة قام بها «مركز أبحاث بيو» (١٩٩٦) أن هناك تزايدًا كبيرًا للتأييد العام لمشاركة الكنيسة فى السياسة. وعلى النقيض من نتائج دراسة «جالوب لاستطلاعات الرأى» (١٩٦٥) التى أظهرت أن ٥٣٪ شعروا أن الكنائس يجب أن تظل بعيدة عن الشئون السياسية، وجد «مركز أبحاث بيو» عام ١٩٩٦ أن أغلبية من ٥٤٪ اعتقدت أن الكنائس يجب أن تُعبر عن وجهات نظرها فى القضايا الاجتماعية والسياسية. وهكذا، يبدو أن هناك اتجاهًا متزايدًا لتأييد مشاركة الكنيسة فى الشئون السياسية.

وعلى حين لا نستطيع استخلاص تقييم عام واحد يوضح لنا جميع الأوضاع التى كان فيها تأييد حرية الممارسة الدينية ضعيفًا، نجد أنه من الواضح أن كثيرًا من هذه الأوضاع تتعلق بجماعات يعتبرها أغلب الناس ضارة. ولقد أشار چيلين وويلكوكس (١٩٩٥ : ١٢٣، ١٢٤) إلى أن أفراد الشعب يؤيدون حرية الممارسة الدينية من أجل المجموعات الدينية التى اعتبروا أنها ليست خطيرة، ويعارضونها فى حالة المجموعات الدينية التى اعتبروا أنها يمكن أن تكون ضارة. وهذا النمط مماثل للتوجهات العامة المؤيدة للتسامح السياسى من أجل المجموعات المختلفة فى المجتمع، فكثير من الناس يقررون ما إذا كانوا يتسامحون مع مجموعة ما (مثلاً، عما إذا كان يجب أن يسمحوا لها بأن تلقى خطابًا عامًا) على أساس حبهم لهذه مجموعة أم عدم حبهم لها (لورانس ١٩٧٦، جوربيت ١٩٨٠، سوليفان وآخرون ١٩٧٩).

ويمكن النظر بطريقه أخرى إلى موضوع التأييد الضعيف لحرية الممارسة الدينية فى كثير من الأوضاع إذا قلنا إن كثيرًا من الأمريكيين يعتنقون فكر «المجتمعيين» بدلاً من فكر «التحرريين» تجاه قضية حرية الممارسة الدينية، ويرى چيلين وويلكوكس (١٩٩٥ : ١٤٠)، فيما يخص هؤلاء الناس، أنهم ربما قد نظروا إلى الحرية الدينية من مفهوم القيم المتعلقة بها، والتى تشكل وسيلة لزيادة الترابط الاجتماعى، والأخلاق العامة؛ فإذا لم تؤد الحرية الدينية لمجموعات دينية معينة إلى زيادة الترابط الاجتماعى، أو الأخلاق العامة، فإن الحرية الدينية، حينئذ لمثل هذه الجماعات المعنية، ليست ذات قيمة.

تأييد حرية الممارسة الدينية للادينيين

إلى أى مدى يصل التأييد العام لحقوق أولئك الذين لا دين لهم ؟

يعطى الجدول ٧-٣ نتائج بضعة أسئلة استطلاع، ثلاثة منها تتعلق بشخص افتراضى يعارض جميع الكنائس والأديان، نستعرضها فيما يلى :

بينما كان هناك تأييد ضئيل لحقوق مثل هذا الشخص عام ١٩٥٠ (ستوفر ١٩٥٥)، فإن هذه النتائج وغيرها (نان ١٩٧٨، كوربيت ١٩٨٢ و١٩٩١) تُظهر أن التسامح مع من يعارضون الكنائس والدين قد ازداد كثيرًا. وعلى سبيل المثال، فإن ٢٧٪ فقط لايسمحون

لمثل هذا الشخص بأن يلقى خطابًا فى مجتمعهم، وأيضًا ٢٩٪ فقط يقبلون باستبعاد كتاب قد كتبه ذلك الشخص من المكتبة العامة. وفى الإجابات عن سؤال لم نبينه هنا طرحه «مركز البحث الاجتماعى العام لدراسة الرأى العام القومى» عام ١٩٩١، أجاب ٦٦٪ بوجوب السماح بتداول الكتب والأفلام التى تهاجم الدين، بينما أوصى ٣٤٪ فقط بالحظر القانونى لمثل هذه الكتب والأفلام.

(جدول ٧-٣) توجهات عامة الناس تجاه حقوق اللادينيين

* هناك دائمًا بعض الناس، الذين تعتبر أفكارهم سيئة أو خطيرة بالنسبة لبعض الآخرين. فمثلاً، أحد الأشخاص الذين يعادون كل الكنائس والدين. إذا أراد مثل هذا الشخص إلقاء كلمة داخل جماعتك ضد الكنائس والدين، هل يجب السماح له بالكلام، أم لا؟ (١٩٩٠ - ١٩٩٤ مركز البحث الاجتماعى العام لدراسة الرأى العام القومى).

لا ٢٧٪ نعم ٧٣٪

* هل يسمح لمثل هذا الشخص بالتدريس فى المدارس العليا والجامعات، أم لا؟ (١٩٩٠ - ١٩٩٤ مركز البحث الاجتماعى العام لدراسة الرأى العام القومى).

لا ٤٦٪ نعم ٥٤٪

* إذا اقترح بعض أفراد جماعتك، أن كتابا قد كتبه ذلك الشخص ضد الكنائس والدين، من الواجب إبعاده من المكتبة العامة، هل تؤيد استبعاد هذا الكتاب، أم لا؟ (١٩٩٠ - ١٩٩٤ مركز البحث الاجتماعى العام لدراسة الرأى العام القومى).

المعارض ٧١٪ الموافق ٢٩٪

* [ما مدى موافقتك أو معارضتك؟] السياسيون الذين لا يؤمنون بالله، لا يصلحون للمنصب العام؟ (١٩٩١ مركز البحث الاجتماعى العام لدراسة الرأى العام القومى).

أوافق بشدة ١٥٪	أوافق ١٥٪	لا هذا ولا ذاك ٢٨٪
لا أوافق ٣١٪	لا أوافق بشدة ١١٪	

المصدر: مركز البحث الاجتماعى العام لدراسة الرأى العام القومى فى الأعوام المذكورة.

عن التساؤل عما إذا كان السياسيون الذين لا يؤمنون بالله غير صالحين لتولى الوظائف العامة، كان الواقفون إلى جانب التسامح (٤٢٪) أكثر ممن اعتقدوا أن الملحدين غير صالحين لتولى هذه الوظائف (٣٠٪) ومن ناحية أخرى، أظهرت دراسة مؤسسة ويليامسبيرج أن ٣٣٪ فقط قالوا إنهم مستعدون للتصويت فى انتخابات الرئاسة لصالح مرشح ملحد (چيلين وويلكوكس، ١٩٩٥ : ٤٥)، وأظهرت دراسة أخرى (پابليك پيرسپيكتيف سبتمبر / أكتوبر ١٩٩٤ : ٩٧) أن ٢٣٪ فقط سوف يدلون بأصواتهم فى الانتخابات لصالح مرشح لا يؤمن بالله. ومع ذلك فإن ٦٪ فقط يظنون أن الملحدين يشكلون تهديدًا للديمقراطية، ويقول ٢٪ فقط إن الملحدين يملكون نفوذًا وقدرة هائلين (چيلين وويلكوكس، ١٩٩٥ : ٤٥) . وإجمالا على ذلك، تشير هذه النتائج إلى أن للملحدين مستوى قبول أعلى مما كان متوقعًا.

رؤى حرية الممارسة الدينية مقابل رؤى الكنيسة الرسمية

يؤكد چيلين وويلكوكس (١٩٩٥ : ١١٣) على أن قضايا حرية الممارسة الدينية وقضايا الكنيسة الرسمية قد تبدو متشابكة فى بعض الأحيان، وقد ينظر إنسان إلى وضع معين على أنه من قضايا الكنيسة الرسمية، بينما يراه إنسان آخر على أنه من قضايا حرية الممارسة الدينية (وعلى الرغم من أن معظم الناس عمومًا قد لا يفكرون فى هذه الأمور من خلال التمييز بين القضيتين، أو يستخدمون حتى هذا النوع من المصطلحات). وعلى سبيل المثال: فالمعارضون للصلاة المنظمة فى المدارس العامة يتصرفون كما لو أن هذه الممارسة هى إحدى قضايا الكنيسة الرسمية، على حين يتصرف المؤيدون لهذه الصلاة على أنها من قضايا حرية الممارسة الدينية، ويذكر چيلين وويلكوكس (١٩٩٥ : ١٤٩) أن أولئك الذين كانوا من أكثر المؤيدين للتوافق الدينى بين المجموعات المسيحية، يميلون لأن يكونوا أقل الناس تأييدًا لحرية الممارسة الدينية للأقليات غير المسيحية. وبوجه عام، لم تكن هناك روابط قوية بين توجهات الناس تجاه الكنيسة الرسمية ورؤاهم تجاه قضايا حرية الممارسة الدينية.

افترض چيلين وويلكوكس (١٩٩٥ : ٢٥) وجود أربع مجموعات من النماذج الشخصية تنبع من الموقفين الرئيسيين تجاه قضايا الكنيسة الرسمية (الانفصاليون أو

التوفيقيون)، ومن الموقفين الرئيسيين تجاه قضايا حرية الممارسة (المجتمعيون أو التحرريون). وباستخدام تقنية تسمى «التحليل العنقودى»، وجد چيلين وويلكوكس (١٩٩٥ : ١٥٠) أن الذين اشتركوا فى الإجابة من الشريحة الخاصة بمدينة واشنطون قد توزعوا بالتساوى تقريبًا بين هذه المجموعات الأربع، وبرهنت بذلك، مما أوضح فائدة علم النماذج الشخصية. دعنا نفحص هذه المجموعات من النماذج الأربعة :

غير التفضيليين الدينيين:

التوفيقيون التحرريون

غيرُ التفضيليين الدينيين «يؤيدون السماح للدين بمكان فى الساحة العامة ويؤيدون السماح لجميع الجماعات الدينية بالمشاركة فيه» (چيلين وويلكوكس ١٩٩٥ : ١٥٠)، وهذه المجموعة تؤيد حرية الممارسة الدينية للجماعات المسيحية وغير المسيحية - بما يشمل ممارسات مثل التماس هارى كريشنا للمال فى المطارات، والرفض الضميرى للحرب، ورفض أداء الأطفال لقسم الولاء للعلم إذا كان ذلك يتعارض مع معتقداتهم الدينية، والمؤمنون «بالعلم المسيحى» الذين يمنعون العلاج الطبى عن أطفالهم. كذلك فإن هذه المجموعة تؤيد بقوة الحق المجرد للممارسة الدينية.

وغير التفضيليين الدينيين يؤيدون أيضًا التوافق الدينى تأييدًا واسعًا. فقد قاموا مثلاً، بتأييد العروض العامة للرموز الدينية، وتمويل قساوسة الجيش (بمن فيهم من القساوسة البوذيين)، وأيدوا استخدام المنظمات الطلابية الدينية للمدارس العامة لعقد اجتماعاتهم.

وباستخدام التعبيرات الدينية، فإن هذه المجموعة تتكون بصفة رئيسية من أفراد ذوى تعليم عال من الكاثوليك البيض وأيضًا من السود الخمسينيين[1] شديدى التحرر. وهكذا يرى چيلين وويلكوكس أن «هذه المجموعة من الذين نظروا بوضوح إلى التوافق الدينى باعتباره أحد مكونات حرية الممارسة الدينية، لم يكونوا من البروتستانت

(١) الكنيسة الخمسينية: واحدة من الكنائس الأمريكية. التى ظهرت فى مطلع القرن العشرين، ويشير رقم الخمسين إلى حلول الروح القدس على الحواريين بعد خمسين يومًا من صعود المسيح، وتكلمهم بألسنة مختلفة - المترجمون.

الإيفانجليكيين بل كانوا من أولئك الضحايا التاريخيين للتمييز العنصرى»، (١٩٩٥ : ١٥١).

التفضيليون المسيحيون :

التوفيقيون المجتمعيون

أيّد التفضيليون المسيحيون التوافق الدينى تأييداً قويّا، ولكنهم عارضوا التوافق مع الجماعات غير المسيحية وحتى مع الجماعات المسيحية التحررية. لقد أيدوا مساعدة الحكومة للدين، وحماية الحكومة للتراث اليهودى ـ المسيحى، والصلاة فى المدرسة، مطالبين المدارس بتدريس القيم اليهودية ـ المسيحية وقصة الخلق، [طبقًا لرواية الكتاب القدس].

والعروض العامة للرموز الدينية، وغير ذلك (چيلين وويلكوكس، ١٩٩٥ : ١٥١). ومع ذلك، فإنهم عارضوا الممارسات الدينية غير الرئيسية مثل الرفض الضميرى للحرب، والسماح للأطفال برفض أداء قسم الولاء للعلم، والسماح لمواطنى أمريكا الأصليين باستخدام مخدر البيوت فى احتفالاتهم الدينية، والعصيان المدنى القائم على القيم الدينية. كما أنهم جنحوا إلى الاعتقاد بوجوب اعتناق المهاجرين غير المسيحيين للمسيحية.

ولقد تكونت هذه المجموعة بصفة رئيسية من البروتستانت المتمسكين بهويات دينية أرثوذوكسية، وقالوا إنهم قد ولدوا مرة أخرى، وإن الكتاب القدس صحيح حرفيًا (چيلين وويلكوكس ١٩٩٥ : ١٥١)، ويبدو أن الكثيرين من أعضاء هذه المجموعة يشعرون بأن التوافق الدينى وحرية الممارسة الدينية يجب أن تتأسس على أفضلية معظم التراث اليهودى ـ المسيحى ـ أو ربما التراث المسيحى فقط.

المعتدلون الدينيون :

الانفصاليون المجتمعيون

يؤيد المعتدلون الدينيون الفصل بين الكنيسة والدولة، ويعارضون حرية الممارسة

الدينية. وهذه المجموعة حبذت الآراء الانفصالية تجاه قضايا الكنيسة الرسمية، وعارضوا حرية الممارسة الدينية لكل أنواع الجماعات الدينية. مثلاً، عارضوا بقوة السماح للجماعات الدينية الطلابية باستخدام ساحات المدارس لعقد اجتماعاتهم. وعارضوا أيضًا القساوسة الأصوليين الذين يقدمون المواعظ فى حَرَم الكليات الجامعية، وامتناع اليهود عن أداء أى عمل فى أيام عطلاتهم، والطوائف الدينية التى تجند الأطفال فى عضويتها، وجمع أعضاء جماعة هارى كريشنا للأموال فى المطارات (چيلين وويلكوكس: ١٩٩٥: ١٥٣).

قد تتوقع أن يكون أعضاء هذه الجماعة من العلمانيين أساسًا، ولكن ليس هذا هو الحال، فالواقع أن هذه الجماعة تقف فى المرتبة الثانية بين الجماعات الأربع من حيث عدد مرات حضور أعضائها للصلوات، ومن حيث الهوية الدينية الأرثوذكسية، ومن حيث الاعتقاد بأن الكتاب المقدس صحيح حرفيًا (چيلين وويلكوكس، ١٩٩٥: ١٥٣). ويبدو أن هذه الجماعة تعتقد أن المسيحيين يجب أن ينعزلوا عن خطايا العالم الدنيوى (چيلين ١٩٨٧) و أن المزج بين الكنيسة والدولة سوف يكون له تأثير مفسد على الدين. وهكذا نرى أن المعارضة القوية للمزج بين الكنيسة والدولة يمكن أن تصدر من أناس شديدى التمسك بالدين.

المؤمنون بحرية المنافسة الدينية:

الانفصاليون التحرريون

يعتقد المؤمنون بحرية المنافسة الدينية فى وجوب الفصل التام بين الكنيسة والدولة، ولكنهم يؤيدون بقوة حرية الممارسة الدينية إلا فى الحالات التى يبدو فيها أنها تنتهك مبدأ الفصل بين الكنيسة والدولة. وهذه الجماعة تبيح لكل أنواع المجموعات الدينية أن تتنافس بحرية لاجتذاب تابعين لها.. وتتضح رؤيتها الانفصالية التجريدية فى معارضتها لمبدأ دعم الحكومة للدين، ومبدأ دعم الحكومة للتراث اليهودى-المسيحى، وفى تأييدها لوجود جدار عال يفصل بين الكنيسة والدولة (چيلين وويلكوكس، ١٩٩٥: ١٥٢)، وتتضح رؤيتها الانفصالية الصلدة فى معارضتها لمبدأ العروض العامة للرموز الدينية، ورصد الأموال لقساوسة الجيش، وتدريس قصة الخَلْق [طبقًا الكتاب

المقدس] فى المدارس العامة، ومعارضتها أيضًا للصلوات فى المدارس. ويتضح تأييدهم لحرية الممارسة الدينية فى تأييدهم لمبدأ السماح لمواطنى أمريكا الأصليين باستخدام مُخدّر «البيوت» فى احتفالاتهم الدينية، ومساندتهم للسماح للقساوسة الأصوليين بإلقاء المواعظ فى حرم الكليات، ومعارضتهم لإصدار قوانين ضد الطوائف وعبادة الشيطان، ومعارضتهم لمبدأ تحويل المهاجرين غير المسيحيين إلى اعتناق الدين المسيحى.

ويصف چيلين وويلكوكس (١٩٩٥ : ١٥٣) هذه الجماعة بأنها من المتعلمين تعليمًا جيدًا، ويهود غير متجانسين، وعلمانيين، وأن حضورهم الصلوات فى الكنيسة قليل ومعتقداتهم الأرثوذكسية ضعيفة. ويوضح چيلين وويلكوكس أن صفوة المثقفين المحافظين كثيرًا ما ألمحوا أن الأمريكيين العلمانيين مرتفعى المستوى التعليمى كانوا أعداء للدين. ومع ذلك، فالنتائج تُظهر أن هذه الجماعة العلمانية كانت شديدة التأييد لحرية الممارسة الدينية فى الأوضاع التى تبدو أنها غير متعلقة بالقضايا الدينية للكنيسة الرسمية. وهذه الجماعة العلمانية تقدم تأييدها كذلك للجماعات المسيحية المحافظة.

وهكذا نجد لدينا هنا وضعًا يدعو للسخرية. فالجماعة الأكثر علمانية هى من أكثر الجماعات تأييدًا لحرية الممارسة الدينية، بينما نجد أن إحدى الجماعتين الأكثر أرثوذوكسية دينية (المعتدلين الدينيين) كانت من بين الجماعات الأضعف تأييدًا لحرية الممارسة الدينية. وعلى أساس تحليلهما للتوجهات، قدم لنا چيلين وويلكوكس (١٩٩٥ : ١٥٤) نتيجة بالغة الأهمية : «البيانات التى لدينا تجعلنا نرفض بشدة الفرضية الظنية التى تقول بأن الناس الذين ينشدون التقليل من شأن الدور العام للدين هم إما أن يكونوا لا دينيين أو أنهم يعارضون الدين، وأن هؤلاء العلمانيين هم أعداء الدين».

حالة فى محل الخلاف :

التوجهات العامة تجاه إقامة الصلاة والشعائر الدينية فى المدارس العامة

لكى نُظهر اختلاط توجهات عامة الناس تجاه الروابط بين الدين والسياسة بوضوح

أكثر، دعنا نفحص الوضع المثير للجدل الخاص بالصلاة والشعائر الدينية فى المدارس بعناية أكثر. تُظهر نتائج الاستطلاع فى جدول ٧-٤، أن غالبية الناس تميل إلى استحسان الصلاة فى المدارس العامة، ومن ثم تكون الأغلبية هنا قد اتخذت موقفًا توفيقيًا. واختلفت أغلبية من ٦٠٪ مع قرار المحكمة العليا الخاص بقراءة صلوات الرب أو آيات من الكتاب المقدس فى المدارس العامة، وترى أغلبية من ٦٤٪ وجوبًا أن تكون هناك صلوات يومية بالمدارس العامة. أيضًا ٥٣٪ يؤمنون بوجوب وجود لحظة للصلاة الصامتة أو التأمل، و٢٩٪ يؤيدون قراءة صلاة الرب أو بعض فقرات من الكتاب المقدس يوميًا. وعلاوة على ذلك، ٧١٪ يؤيدون تعديلاً دستوريًا يبيح الصلاة فى المدارس العامة.

و مع ذلك، نود أن ننوه بالنتائج الناجمة عن سؤالين آخرين لم يظهرا فيما سبق. **أولاً**، فقد وافق بشدة ٤٦٪ فقط على تعديل دستورى يبيح الصلوات فى المدارس العامة. **ثانيًا**، أجاب ٢٩٪ فقط «بنعم» عندما سئلوا «عما إذا كانت قيمة هذا النوع من القضايا، ترقى إلى مستوى تغيير الدستور» (إميرچنج ترندس، سبتمبر ١٩٩٥ : ١).

بينما يؤيد عامة الناس الصلاة فى المدارس تأييدًا كبيرًا، نجد أن أقلية صغيرة من ١٨٪ تطالب بوجوب مشاركة جميع الأطفال فى صلوات المدارس العامة. وهذا يؤيد القناعة القائلة بأن الناس يعتبرون الصلاة فى المدارس العامة من قضايا حرية الممارسة الدينية وليست من قضايا الكنيسة الرسمية. وبالعودة إلى سؤال التعديل الدستورى، فإن صياغة السؤال استفهمت عن تعديل «يسمح» بالصلوات فى المدارس العامة، بدلاً من «يتطلب» الصلوات. ومجموعة النتائج الأخيرة فى جدول ٧-٤ تدعم أيضًا القناعة بأن غالبية الناس تعتبر ذلك قضية حرية ممارسة وليس وسيلة لترسيخ عقائد دينية معينة فى المدارس العامة. إذا أقيمت صلوات فى المدارس العامة فستقوم أقلية ضئيلة من ٢٠٪ فقط برفض إقامة صلوات اليهود، والمسلمين، والهندوس، بواسطة الأطفال المؤمنين بهذه الديانات.

ويؤسس المعارضون لصلاة المدرسة والشعائر الدينية الأخرى فى المدارس العامة جدلهم عادة على بند الكنيسة الرسمية فى التعديل الأول للدستور، وهم يرون أيضًا أن الصلاة فى المدارس سوف تشكل عبئًا على حرية الممارسة الدينية لأصحاب الرؤى

(جدول ٧-٤) توجهات عامة الناس تجاه إقامة الصلاة فى المدارس العامة

* أصدرت المحكمة العليا للولايات المتحدة حكما يحظر على أية ولاية أو حكومة محلية أن تطلب قراءة صلوات الرب أو آيات من الكتاب المقدس فى المدارس العامة. ما هى وجهات نظرك بهذا الصدد: هل توافق أم لا توافق مع حكم المحكمة؟ [مشترك ١٩٩٠ - ١٩٩٤ مركز البحث الاجتماعى العام لدراسة الرأى العام القومى].

أوافق ٤٠٪ لا أوافق ٦٠٪

* هل من رأيك، وجوب أن تكون هناك صلوات يومية فى كل المدارس العامة؟ (١٩٩١م).

نعم ٦٤٪ لا ٣٦٪

* ما هو الأقرب إلى مشاعرك، حول الصلوات فى المدارس العامة، من بين هذه الإقرارات الثلاثة؟)

- ينبغى قراءة صلوات الرب أو بعض آيات الكتاب المقدس يوميًا ٢٩٪
- ينبغى وجود وقت قصير يخصص لصلاة خافتة أو للتأمل يوميًا ٥٣٪
- لاينبغى إقامة صلاة أو أية شعائر دينية أخرى داخل المدارس العامة ١٨٪

* لقد قُدم اقتراح بإدخال تعديل على دستور الولايات المتحدة، يسمح بتلاوة الصلوات فى المدارس العامة. هل توافق أو تعارض هذا التعديل؟ (١٩٩٤ فى دلتا كابا- مؤسسة جالوب الدولية لاستطلاع الرأى)

أوافق ٧١٪ أعارض ٢٥٪ بدون رأى ٤٪

* إذا سُمح بالصلاة فى المدارس العامة، هل تظن أنه ينبغى على كل الأطفال أن يشتركوا فيها، أم لا؟ (مؤسسة جالوب الدولية لاستطلاع الرأى).

ينبغى عليهم ١٨٪ لاينبغى عليهم ٨١٪ بدون رأى ١٪

* مرة أخرى، افترض أنه سُمح بالصلاة فى المدارس العامة فى جماعتك هذه. وبالإضافة إلى الصلاة المسيحية، هل توافق أم تعارض السماح بالصلاة المقروءة اليهودية، والإسلامية، والهندوسية، للطلبة المعتنقين لهذه العقائد؟ (مؤسسة جالوب الدولية لاستطلاع الرأى)

أوافق ٧٣٪ أعارض ٢٠٪ بدون رأى ٧٪

المصدر: مركز البحث الاجتماعى العام لدراسة الرأى العام القومى فى الأعوام المذكورة. نتائج استطلاع الرأى لمؤسسة جالوب فى إميرچينج ترندس، سبتمبر ١٩٩٥: ٢-٣، والدورية الشهرية لاستطلاع جالوب، يوليو ١٩٩٥: ١٥.

الدينية واللادينية التى ستنتهك بالتعبير عن رؤى دينية معينة . ونتائج استطلاعات الرأى هذه تشير إلى أن أغلب الناس ينظرون إلى هذا الأمر ، بالحق أو بالباطل ، بمثابة تطبيق حرية الممارسة الدينية وليس على أساس ترسيخ أية رؤى دينية معينة أو فرض رؤى على مستمعين غير راغبين . ويؤيد هذا الرأى أيضًا الحقيقة القائلة بأن الأغلبية تحبذ الصلاة الصامتة عن الصلاة المقروءة ، وعلاوة على ذلك فإن ٧٤٪ يعتقدون أن الصلاة فى المدارس سوف تُزعج نسبة مئوية ضئيلة من الآباء ، وأن ٥٥٪ عارضوا السماح بإقامة صلاة المدرسة إذا ظهر أنها سوف تسبب إزعاجًا لنسبة مئوية مرتفعة من الآباء (الدورية الشهرية لاستطلاع جالوب ، يوليو ١٩٩٥ : ١٦) .

ومع ذلك ، فإن نتائج جدول ٧-٤ تبين أيضًا أن هناك أقلية قد تطلب الصلاة تعارض أى صلاة خلاف الصلاة المسيحية ، وفى استطلاع آخر لم نورده (الدورية الشهرية لاستطلاع جالوب ، يوليو ١٩٩٥ : ١٥) قال ٨١٪ إن الصلاة فى المدارس العامة يجب أن تشمل جميع الديانات الرئيسية ، بينما قال ١٣٪ فقط من المشتركين فى الاستطلاع إن هذه الصلوات يجب أن تكون مسيحية بصفة رئيسية ، وأن تمثل القيم والعقائد المسيحية فقط . وهكذا ، فإن أقلية هى التى ترغب فى استغلال المدارس العامة لأداء الشعائر الدينية المطلوبة والتى تشتمل العقائد المسيحية فقط .

وفى حين أن الصلاة والممارسات الدينية الأخرى التى ينظمها المدرسون أو مسئولون آخرون فى المدارس العامة ، وُجد أنها غير دستورية ، فإن بعض مظاهر الدراسات الدينية مسموح بها فى المدارس العامة ، فثلاثة من كل أربعة أمريكيين لا يرفضون أى نوع من الأنشطة الأربعة التى سُمح بها : تدريس الديانات العالمية فى دراسات الدين المقارن ، وإتاحة استخدام المدارس للجماعات الدينية الطلابية بعد أوقات الدراسة ، وتقديم مناهج مختارة فى دراسات الكتاب المقدس ، وأيضًا استخدام الكتاب المقدس فى فصول دراسة الأدب ، والتاريخ ، وعلم الاجتماع («إميرچينج ترينـدس» ، سبتمبر ١٩٩٥ : ٤) .

وإذا كان التأييد لإقامة الصلاة فى المدارس العامة بهذه القوة ، وكثير من الناس يؤيدون إجراء تعديل دستورى يبيح الصلاة فى المدرسة ، لماذا إذًا لم يقترح الكونجرس إجراء هذا التعديل؟ لكى يقترح الكونجرس تعديلاً دستوريًا ، يجب أن يتوفر له تأييد

ثلثى الأعضاء فى كل من مجلسى الكونجرس، ثم بعد ذلك يجب أن يصدق ثلاث أرباع الولايات على التعديل المقترح. عند عرض طلبات التعديل من أجل الصلاة للتصويت فى الكونجرس، لم يحصل أى منها على أغلبية الثلثين اللازمة فى كل من المجلسين. تعود الأسباب وراء ذلك بشكل كبير إلى آراء الصفوة، عنها إلى آراء عامة الناس. لذلك، دعنا الآن ندرس رؤى الصفوة.

رؤى الصفوة تجاه الكنيسة والدولة

توجد أنواع كثيرة من الصفوة فى المجتمع ـ صفوة سياسية، وصفوة دينية، وصفوة اقتصادية، وصفوة اجتماعية، وصفوة إعلامية، وهكذا إلخ. وعلى النقيض من الاستطلاعات التى تتعلق بعامة الناس، لا توجد لدينا هنا شريحة تمثل جميع أنواع الصفوة فى الولايات المتحدة. ومع ذلك، نجد لدينا بعض المعلومات عن أنواع عدة من الصفوة (تنبع من شرائح قد لا تكون ممثلة للصفوة بالدرجة التى كنا نرجوها)، وسوف ندرس هذه المعلومات فى هذه الفقرة.

سنبدأ أولاً بدراسة صمويل ستوفر (١٩٥٥) عن عامة الناس وعن شريحة من قادة المجتمع خلال الخمسينيات من القرن العشرين، والتى أظهرت أن صفوة السياسيين يختلفون عن عامة الناس فى موقفهم تجاه بعض التوجهات السياسية المعينة. على وجه العموم، تميل الصفوة السياسية إلى تعضيد مبادئ الديموقراطية الجوهرية أكثر من عامة الناس (ستوفر ١٩٥٥، ماكلوسكى ١٩٦٤، نان وآخرون ١٩٧٨، ماكلوسكى وبريل ١٩٨٣)، ويمكننا على هذا الأساس أن نتوقع أن تكون صفوة السياسيين أكثر تأييداً لفصل الكنيسة عن الدولة وأكثر تأييداً أيضًا لحرية الممارسة الدينية، ومن ثم، بلغة دراسة چيلين وويلكوكس الخاصة بالنماذج الشخصية، يمكننا أن نتوقع أن صفوة السياسيين ينتمون على الأرجح، إلى المؤمنين بحرية المنافسة الدينية أكثر مما ينتمى عامة الناس إليهم.

يحدث ببساطة كثير من الاختلاف ـ إن لم يكن اختلافاً كاملاً ـ بين صفوة السياسيين وعامة الناس؛ لأن الصفوة أكثر تعليما من عامة الناس، ويوضح چيلين وويلكوكس (١٩٩٥: ٦٨، ١٣٠) أن أولئك الذين لديهم تعليم أعلى من بين أفراد عامة الناس من

الأرجح أن يقوموا بتأييد فصل الكنيسة عن الدولة، وأيضًا تأييد حرية الممارسة الدينية. بناءً على هذا، يمكننا أن نتوقع أن الأنواع الأخرى من الصفوة سوف تختلف أيضًا عن عامة الناس بنفس الطريقة. من الناحية الأخرى قد تختلف صفوة رجال الدين عن باقى أنواع الصفوة.

توجهات الصفوة تجاه الصلاة فى المدارس العامة

لقد أوضحنا سابقًا أن الأغلبية العظمى من أفراد الشعب الأمريكى يوافقون على الصلاة فى المدارس العامة، وأن أكثر من ٧٠٪ يؤيدون إجراء تعديل دستورى لتحقيق ذلك. وأشرنا أيضًا إلى عدم وجود تأييد كاف فى الكونجرس (ثلثى الأعضاء فى كل من المجلسين) للموافقة الرسمية على وثيقة تقترح تعديلاً دستوريًا يبيح صلاة المدرسة. هناك عدة أسباب لذلك.

أولاً: لقد أوضحنا سابقًا، أن كثيرًا ممن يؤيدون مثل هذا التعديل الدستورى ليس لديهم إحساس قوى تجاه هذا الأمر - وأن بعضهم يتراجع عن هذا الموقف عند سؤالهم عما إذا كانت هذه القضية تستحق تغيير الدستور.

ثانيًا: هناك اقتراحات مختلفة لإقامة الصلاة فى المدارس العامة، ووجد المناصرون لصلاة المدرسة صعوبة فى الاتفاق حول أىّ من هذه الاقتراحات.

ثالثًا: يشير إليفسون وهاداواى (١٩٨٥ : ٣٢٨) إلى أن الصفات المميزة لأولئك الذين يقومون على الأرجح بتأييد الصلاة (الجنوبيين، والأقل تعليمًا، وذوى الدخل المنخفض) مما يخفض بشدة من صوت هذه الأغلبية، بحيث لا تسمعها الصفوة الأكثر تعليمًا والأكثر دخلاً والموجودة فى الكونجرس.

رابعًا: سوف نرى أن الصفوة ليست متحدة مع بعضها البعض فى تأييد الصلاة فى المدارس العامة.

صفوة السياسيين والصلاة فى المدارس

يوجد تأييد للصلاة فى المدارس فى بعض الجماعات الدينية أكبر من البعض الآخر.

على سبيل المثال، فإن الدراسة التى قام بها «مركز البحث الاجتماعى العام لدراسة الرأى العام القومى» عام ١٩٩١ طرح فيها السؤال التالى : «هل من رأيك، وجوب أن تكون هناك صلوات يومية فى كل المدارس العامة؟» وفى سؤال آخر سئل الناس عن تفضيلاتهم الدينية، وقد قسمنا الناس إلى خمس مجموعات هى : اللادينيون، واليهود، والكاثوليك، وبروتستانت التيار الرئيسى ، وأيضًا البروتستانت الإيڤانجيليكيون، وسوف نشرح هذا التصنيف بشكل أكثر تفصيلاً فى الجزء التالى .

كان من أجابوا بنعم على سؤال الصلاة كما يلى :

* ٢٢٪ من اللادينيين .

* ٣٪ من اليهود .

* ٦٢٪ من الكاثوليك .

* ٦١٪ من بروتستانت التيار الرئيسى .

* ٨٠٪ من البروتستانت الإيڤانجيليكيين .

وعمومًا، بينما قال ٨٠٪ من البروتستانت الإيڤانجيليكيين إنهم يريدون الصلاة فى المدرسة، فعل ذلك ٥٥٪ فقط من الباقين جميعهم .

يبدو أن ذلك فى غاية الاتساق، إذا كانت نسبة البروتستانت الإيڤانجيليكيين داخل الصفوة السياسية أقل منها داخل التعداد العام .

يبين جدول ٧-٥ التبعية الدينية لشيوخ ونواب الكونجرس الرابع بعد المائة، عام ١٩٩٥ ، وقد تم ترتيب الجدول بحيث توضع أكبر جماعة (الكاثوليك) أولاً، والجماعة الكبرى الثانية ثانيًا، وهكذا. مع نسبة ٢٨٪ من الشيوخ والنواب، يشكل الكاثوليك أكبر جماعة دينية فى الكونجرس، وتزيد هذه النسبة قليلاً على نسبتهم فى التعداد العام، ويليهم المعمدانيون ١٣٪، كثانى أكبر جماعة، وتقل نسبتهم فى الكونجرس كثيرًا عن نسبتهم فى التعداد العام، والتى تبلغ ٢٠٪ تقريبًا من بين طوائف البروتستانت، ولقد أظهرت دراسة «مركز البحث الاجتماعى العام لدراسة الرأى العام القومى) عام ١٩٩١ ، أن المعمدانيين من بين طوائف البروتستانت أظهروا أكبر تأييد (٨٤٪) للصلاة فى المدارس، ويشكل الميثوديون ١١٪ من أعضاء الكونجرس، وهى

(جدول ٧-٥) التبعيات الدينية لأعضاء وممثلى الكونجرس فى الولايات المتحدة
الكونجرس رقم ١٠٤ ، عام ١٩٩٥

التبعية الدينية	الشيوخ	النواب	المجموع	النسبة المئوية ٪
الكاثوليك	٢١	١٢٧	١٤٨	٢٨
المعمدانيون	١٠	٥٩	٦٩	١٣
الميثوديون	١١	٤٨	٥٩	١١
المشيخيون	١٠	٤٦	٥٦	١٠
الأسقفيون	١٤	٣٥	٤٩	٩
اليهود	٩	٢٥	٣٤	٦
البروتستانت غير الطائفيين	٢	٢٥	٢٧	٥
اللوثريون	٥	١٥	٢٠	٤
المورمون	٣	١٠	١٣	٢
المسيحيون	-	١٢	١٢	٢
الأبرشيون	٥	٢	٧	١
كنيسة المسيح المتحدة	٢	٥	٧	١
العلم المسيحى	-	٥	٥	١›
الموحدين	٣	٢	٥	١›
غير محددين	١	٤	٤	١›
الميثوديون (المنهجيون)الأفارقة	-	٤	٤	١›
الأرثوذكس اليونان	٢	٢	٣	١›
جمعية الرب	١	٢	٢	١›
سبتيو اليوم السابع	-	٢	١	١›
اتحاد التبشير المسيحى	-	١	١	١›
حواريو المسيح	-	١	١	١›
الأرثوذكس الشرقيون	١	-	١	١›
الناصريون (من الناصرة)	-	١	١	١›
المسيحيون الأرثوذكس عبر أفريقيا	-	١	١	١›
اتحاد الأخوة فى المسيح	-	١		١›

المصدر : التجميع من المعلومات داخل التقرير الأسبوعى لاجتماعات الكونجرس ربع السنوية، فبراير ١٨ ، ١٩٩٥ ، صفحات ٥٤١ - ٥٤٩ .

نسبة قريبة من نسبتهم فى التعداد العام، والأسقفيون، والمشيخانيون، واليهود، لهم نسبة تمثيل فى الكونجرس أكبر من نسبتهم فى التعداد العام، ويمثل المشيخانيون ١٠٪ من أعضاء الكونجرس ونسبتهم فى التعداد العام ٥٪، ويمثل الأسقفيون فى الكونجرس ٩٪ وفى التعداد العام ٢٪ فقط، ونسبة اليهود فى الكونجرس ٦٪ وتزيد فى التعداد العام قليلاً على ٢٪.

لا يختلف التكوين الدينى للكونجرس، على وجه العموم، كثيراً عنه فى الشعب عامة، ومع ذلك، فإن النمط المهم هنا هو أن التبعيات الدينية التى تشمل على الأرجح البروتستانت الإيڤانجيليكيين هى منخفضة التمثيل فى الكونجرس. وهذا، بدوره، سوف يعنى أن تأييد الكونجرس للصلاة فى المدارس سوف يكون أقل منه داخل عامة الناس.

و يعطى أعضاء الكونجرس - عموما - قدراً غير متناسب من الانتباه إلى القضايا الأكثر أهمية لجهود إعادة انتخابهم.

قام جرين وجوث (١٩٨٩) بدراسة التوجهات تجاه الصلاة فى المدارس داخل مجموعة مهمة من محترفى النشاط السياسى، وهم مساهمون رئيسيون فى حزب سياسى، ولجان العمل السياسى لجماعات المصالح والمجموعات الأيديولوچية، وقد أظهرت نتائجهم أن النشطاء السياسيين كانوا شديدى الانقسام تجاه الاقتراح الخاص بتعديل الدستور من أجل الصلاة فى المدارس، وأن المعارضين منهم كانوا أكثر من المؤيدين، وأيد الجناح اليمينى للجان العمل السياسى اقتراح التعديل بشكل كاسح. وعمومًا فقد أدرج ٤٪ فقط من النشطاء الصلاة فى المدارس على أنها واحدة من أهم المشاكل التى تواجه الدولة، وكان ٦٠٪ من أولئك الذين أدرجوها من المعارضين لها (جرين وجوث ١٩٨٩ : ٤٥).

يستنتج جرين وجوث (١٩٨٩ : ٥٣) أن تأييد عامة الناس الواسع، والضحل نسبيًا، للصلاة فى المدارس، له قاعدة أكثر ضحالة بين النشطاء السياسيين، وأنها قضية مركزية فقط فى برنامج عمل «اليمين المسيحى الجديد». ما الذى أدى إلى هذا؟ يوضح تحليل جرين وجوث (١٩٨٩ : ٤٥) أن تأييد الصلاة فى المدارس بين النشطاء السياسيين

كان متعلقًا بنفس العوامل التى كانت لدى عامة الناس، ونجد بالمقارنة مع عامة الناس أن النشطاء السياسيين كانوا أكثر تعليمًا، وأكبر دخلاً، ووظائفهم أعلى، ومن العسير احتسابهم من البروتستانت المحافظين.

كى نؤكد على موضوع الارتباط بين مستوى التعليم والتوجه نحو الصلاة فى المدارس عند عامة الناس، دعنا نشير إلى أن الدراسة التى قام بها «مركز البحث الاجتماعى العام لدراسة الرأى العام القومى» عام ١٩٩١ أظهرت أن أغلبية كبيرة (٧٦٪) ممن تلقوا تعليمًا لمدة تقرب من اثنى عشر عامًا، أيدوا الصلاة فى المدارس، بالمقارنة إلى أقلية من ٤٢٪ فقط من أولئك الذين اقتصر تعليمهم على أربع سنوات أو يزيد فى الكلية. ومن ثم، نرى أن ارتفاع مستوى تعليم الصفوة يمكن أن يكون له تأثير قوى على توجهاتهم فى قضية صلاة المدرسة.

ولمزيد من المؤشرات الدالة على قلة الاتفاق فيما بين صفوة السياسيين حول قضية صلاة المدارس، أوضحت الدراسات الخاصة بأعضاء الحزب السياسى القومى أن مقدار مساندة صفوة السياسيين لصلاة المدارس ليس كبيرًا كما هو الحال بالنسبة لعامة الشعب، فعلى سبيل المثال، أفادت دراسة بليسنر وميتوفسكى (١٩٨٨) الخاصة بالأعضاء لعام ١٩٨٨، أن أغلبية ضئيلة (٥١٪) من الاعضاء الجمهوريين فضلت صلاة المدارس بينما عارضها (٦٥٪) من الأعضاء الديموقراطيين.

الصفوة الدينية وصلاة المدرسة

لقد رأينا أن أعضاء الكونجرس والنشطاء السياسيين لا يتطابقون فى التوصيف مع صورة الذين هم من عامة الناس الذين يميلون إلى تأييد الصلاة فى المدارس. ينعكس هذا الافتقار إلى توحد الكلمة بين صفوة رجال السياسة تجاه الصلاة فى المدراس، وأيضًا فى رؤى الصفوة الدينية. فمثلاً، **بينما قام بعض قادة البروتستانت المحافظين بتأييد تعديل الدستور من أجل صلاة المدرسة، قام «المجلس القومى للكنائس» بمعارضته، ووجدت دراسة شملت ١٧٨ من القادة الدينيين الكاثوليك والبروتستانت فى الولايات المتحدة، أن الأغلبية الكاسحة منهم يؤمنون بأن رجال الدين المسيحى**

يجب أن يأخذوا موقفًا تجاه القضايا العامة، وأن يُشكلوا هم أكثر المجموعات نفوذًا داخل المجتمع الأمريكى (ليرنار وآخرون، ١٩٨٩ : ٥٨)، وأظهر تحليل إجاباتهم عن الأسئلة أن القادة الدينيين كانوا أكثر تحررًا وديموقراطية من عامة الناس، وتوجد، مع ذلك، بينهم اختلافات دينية وسياسية بالغة الحدة، لم يكونوا متفقين إطلاقًا تجاه القضايا السياسية، والدينية، والاجتماعية، أو عن الدور السليم الذى تتعامل به الكنيسة مع مثل هذه القضايا، وعلى الرغم أن ليرنار وآخرين (١٩٨٩) لم يوجهوا لهؤلاء القادة الدينيين سؤالاً عن آرائهم تجاه الصلاة فى المدارس، فإن الانقسام الحاد بينهم فى كثير من القضايا الأخرى يجعلنا نخمن أنهم سوف يكونون أبعد كثيرًا من اتفاق الكلمة تجاه قضية الصلاة فى المدارس.

قام جوث (١٩٩١) بدراسة شملت ما يقرب من خمسة آلاف قسيس من سبع طوائف بروتستانتية يمثلون نسبة عالية من البروتستانت البيض فى الأمة، وتمثل أيضًا عدة أعراق متميزة (مثلاً، جمعيات الرب للكنائس الخمسينية، مؤتمر المعمدانيين الجنوبيين ذوى الاتجاه المحافظ لاهوتيًا، وكنائس التيار الدينى الرئيسى مثل الكنيسة المشيخانية)، وقد أظهرت هذه الدراسة انقسامات لاهوتية وسياسية عميقة بين رجال الدين المسيحى، وفى مثال لخلاف لاهوتى، وافق ٩٧٪ من قساوسة «جمعيات الرب» بقوة على أن يسوع هو الطريق الوحيد للخلاص، بينما وافق بقوة على ذلك ٢٢٪ فقط من قساوسة «حواريّو المسيح»، وفى مثال لخلاف سياسى، ٥٨٪ من قساوسة «جمعيات الرب» ينتمون إلى الجمهوريين، بالمقارنة مع ١٥٪ فقط من قساوسة «حواريّى المسيح»، وأظهرت دراسات أخرى (مثل، كوينلى، ١٩٧٤، وچيلين ١٩٩٣) أيضًا خلافات سياسية هائلة بين رجال الدين المسيحى.

لكل هذا، فإن وجود الشرخين اللاهوتى والسياسى بين رجال الدين البروتستانت، يجعلنا لا نفاجأ من وجود خلاف جوهرى بين هؤلاء القساوسة تجاه الصلاة فى المدارس، وقد كانت جماعات القساوسة (مثل جمعيات الرب، ومؤتمر المعمدانيين الجنوبيين) غالبًا من المؤيدين للصلاة فى المدارس، بينما كان الآخرون (مثل «حواريّو المسيح» و«الكنيسة المشيخانية») غالبًا من المعارضين لها (جوث ١٩٩١ : ٨١).

رؤى الصفوة تجاه القضايا المجردة للكنيسة الرسمية

شملت دراسة مؤسسة «ويليامسبيرج» القانونية سبع جماعات من الصفوة، أربع منها كانت جماعات علمانية: أكاديميين، ورجال أعمال، وحكوميين، وأيضًا إعلاميين، وكانت الجماعات الثلاث الأخرى تتكون من الأساقفة البروتستانت والأساقفة الكاثوليك، وأيضًا حاخامات اليهود، ونتذكر أن سؤالين اثنين قد استخدما لقياس الرؤى المجردة للانفصاليين والتوفيقيين. واختار المجيبون فى السؤال الأول من موقف عدم المساندة (الحكومة يجب ألا تقدم أى مساندة لأى دين من الأديان) أو من موقف مساعدة الكل (الحكومة يجب أن تساند جميع الأديان بالتساوى)، كما اختار المجيبون فى السؤال الثانى من موقف الحماية (يجب على الحكومة أن تتخذ خطوات خاصة لحماية التراث اليهودى ـ المسيحى) أو من موقف «الجدار العالى» (يجب أن يكون هناك جدار عال يفصل بين الكنيسة والدولة)، وقد تم الجمع بين هذين البندين لتشكيل دراسة النماذج الشخصية التى تتراوح بين أقصى الموقف الانفصالى (لا مساندة / وجدار عال) إلى أقصى الموقف التوفيقى (مساندة الجميع / والحماية).

يوضح شكل ٧-١ بناء على دراسة ويلكوكس وآخرين (١٩٩٢ : ٢٧١) النسب المئوية لعامة الناس، وكل واحد من الأنواع السبعة للصفوة، الذين اتخذوا الموقف الانفصالى المجرد (الحكومة يجب ألا تقدم أية مساندة للدين، ويجب أن يكون هناك جدار عال بين الكنيسة والدولة)، ونجد أنه بينما اتخذ ٣٦٪ من عامة الناس هذا الموقف الانفصالى، اتخذت غالبية عظمى من جميع أنواع الصفوة العلمانية موقفًا انفصاليًا، وأخذ ٨٦٪ من بين صفوة الأكاديميين، موقفًا انفصاليًا، وأخذ الثلثان تقريبًا من أفراد الأنواع الأخرى من الصفوة العلمانية الموقف الانفصالى من بين الصفوة العلمانية، وكان صفوة الإعلاميين أقلهم انفصالية، ٦٣٪ فقط، وعلى الرغم من أن صفوة الصحفيين يميلون للعلمانية أكثر من عامة الناس (ليختر وآخرون ١٩٨٦)، ومن ثم، نجد أن صفوة العلمانيين هم انفصاليون بشكل مجرد أكثر من عامة الناس.

كان الغالبية العظمى من بين الصفوة الدينية من حاخامات اليهود (٧٧٪) انفصاليين، ربما لأنهم يتوقعون أن أى توفيق دينى سوف يمالئ الرؤى البروتستانتية والكاثوليكية السائدة، وكذلك فإن نصف القساوسة البروتستانت تقريبًا (٤٨٪) قد

(شكل ٧-١) النسب المئوية لعامة الناس، والأنواع السبعة من الصفوة العلمانية والدينية

أصحاب الموقف المجرد الأكثر انفصالية بين الكنيسة - الدولة :

دراسة مؤسسة ويليامسبيرج القانونية

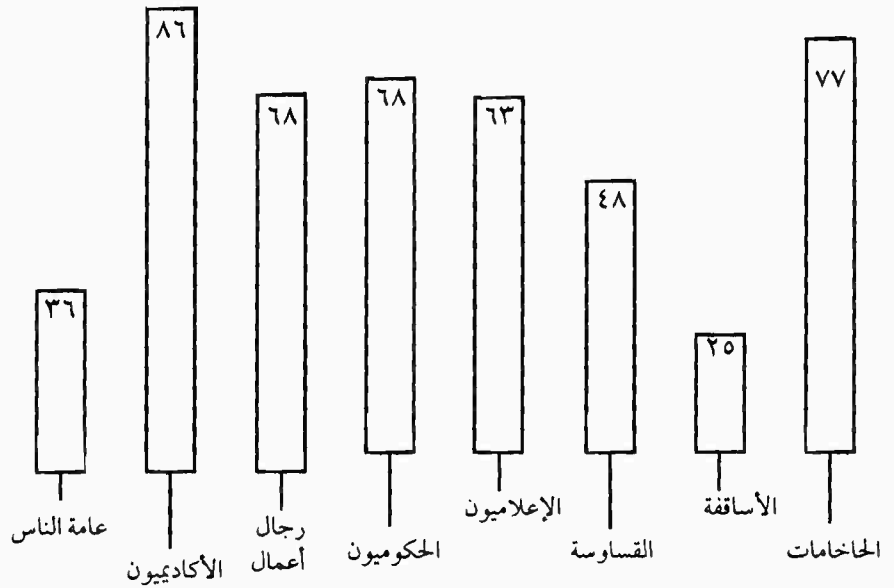

المصدر : على أساس من استطلاعات ويليامسبيرج القانونية لعامة الناس، والصفوة العلمانية، والصفوة الدينية المقدمة فى كلايد ويلكوكس وآخرين (١٩٩٢ : ٢٧١). النتائج المعروضة هنا هى النسب المئوية لكل مجموعة صاحبة موقف لامساعدة/ حائط عال : يجب ألا تقدم الحكومة أية مساندة للأديان، ويجب أن يكون هناك حائط عال يفصل بين الكنيسة والدولة.

أخذوا موقفًا انفصاليًا، وأخذ ٢٢٪ منهم فقط ـ أقصى موقف توفيقى (مساندة كل الديانات بالتساوى / حماية التراث اليهودى ـ المسيحى)، وإضافة إلى ذلك، عندما قام چيلين وويلكوكس (١٩٩٥ : ٩٩) بتقسيم القساوسة البروتستانت إلى مجموعتين تمثلان قساوسة التيار الرئيسى والقساوسة الإيڤانجيليكيين، وجدا أن أغلبية (٦٠٪) من قساوسة التيار الرئيسى اتخذوا أقصى الموقف الانفصالى، على النقيض من ٣٧٪ من القساوسة الإيڤانجيليكيين فقط. ومن ثم، نرى هنا مرة أخرى وجود انقسام عميق بين القساوسة البروتستانت تجاه العلاقات بين الكنيسة والدولة.

القساوسة الكاثوليك هم مجموعة الصفوة الوحيدة التى كانت أقل انفصالية عن عامة الناس، وأخذ ٢٥٪ فقط من قساوسة الكاثوليك موقفًا انفصاليًا، بينما أخذ ٤٧٪ منهم أقصى موقف توفيقى (مساندة جميع الأديان بالتساوى/ حماية التراث اليهودى ـ المسيحى).

ويتلخص ذلك فى أن حاخامات اليهود من بين الصفوة الدينية، هم أكثرهم تأييداً للفصل بين الكنيسة والدولة، وأن قساوسة البروتستانت منقسمون، ولكنهم أكثر ميلاً لهذا الموقف بدلاً من أى من التوليفات الثلاث المحتملة الأخرى، وأن قساوسة الكاثوليك هم الأكثر تأييدًا للتوافق الدينى من عامة الناس ومن أية مجموعة أخرى من الصفوة.

رؤى الصفوة تجاه القضايا الواقعية للكنيسة الرسمية

نذكر أن دراسات مؤسسة ويليامسبيرج القانونية اشتملت على عدد من الأسئلة تتعلق بشكل أكثر تحديدًا بالقضايا الواقعية للكنيسة الرسمية (مثل الصلاة فى المدارس، والسماح بعرض مشاهد الميلاد (المذود) على المبانى العامة فى أعياد الميلاد). دعنا ندرس أولاً رؤى الصفوة العلمانية، ثم ننظر بعد ذلك إلى رؤى الصفوة الدينية.

رؤى الصفوة العلمانية

رؤى الصفوة الأكاديمية تشكل نمطًا مميزًا، بينما كانت رؤى المجموعات الثلاث

الأخرى من الصفوة العلمانية متشابهة مع بعضها (جيلين وويلكوكس، ١٩٩٥ : ١٠١) لذلك، سوف نقوم بمناقشة رؤى الصفوة الأكاديمية أولاً، ثم نُلقى بعد ذلك نظرة عامة على رؤى المجموعات الثلاث الأخرى مجتمعة.

كانت الصفوة الأكاديمية الأكثر تأييداً للفصل بين الكنيسة والدولة فى القضايا الواقعية، وكانت تميل أكثر من عامة الناس أو من أى من المجموعات الثلاث الأخرى (بينما تلاهم حاخامات اليهود فى المرتبة الثانية) إلى تأييد الفصل، ونجد على سبيل المثال، على الأقل ثلاثة من كل أربعة من الصفوة الأكاديمية يعارضون كلا من الأوضاع التالية: الصلاة فى الكونجرس، والصلاة فى المناسبات الرياضية للمدارس العليا، والمساندات الحكومية المالية للمدارس الدينية، والصلاة الصامتة فى المدارس العامة، ومطالبة الحكومة للمدارس بتدريس القيم اليهودية ـ المسيحية. واتخذت الصفوة الدينية ـ من الناحية الأخرى ـ موقفًا توفيقيًا تجاه أربع قضايا فقط من ثلاث عشرة قضية من قضايا الكنيسة الرسمية الواقعية، ولكن، من المحتمل أنهم فسروا هذه القضايا الأربع على أنها تتعلق بقضية حرية الممارسة الدينية بدلاً من قضايا الكنيسة الرسمية، ولقد أيدوا تمويل الحكومة لقساوسة الجيش (فى كلا السؤالين الخاصين بالقساوسة المسيحيين والقساوسة البوذيين)، وعارضوا دفع الضرائب عن ممتلكات الكنيسة، وأيدوا تدريس كل من التطور، والخلق [طبقًا للكتاب المقدس] فى المدارس، وأيدوا السماح للجماعات الدينية الطلابية باستخدام إمكانات المدرسة لعقد اجتماعاتهم، وتبين هذه النتائج وغيرها التى سوف تُناقش فى هذا الفصل أن صفوة الأكاديميين كانوا شديدى التأييد لكل من فصل الكنيسة عن الدولة، وأيضًا حرية الممارسة الدينية.

أظهر جيلين وويلكوكس (١٩٩٥ : ١٠٠) أن مجموعات الصفوة العلمانية الثلاث الأخرى (رجال الأعمال، والحكوميين، والإعلاميين) كانت تقريبًا متشابهة باستثناء أن مجموعة الصفوة الإعلامية كانت الأكثر انفصالية فى المجموعات الثلاث، واتخذت أغلبية من صفوة الحكوميين، ورجال الأعمال، والإعلاميين، موقفًا انفصاليًا تجاه أربع قضايا فقط، وكانوا ـ على وجه الخصوص ـ يعارضون الموقف التوفيقى بشأن تمويل الحكومة للمدارس الدينية، وأيضًا أن تطلب الحكومة من المدارس أن تقوم بتدريس القيم اليهودية ـ المسيحية، وبالتباين مع صفوة الأكاديميين، أغلبية من مجموعات الصفوة الثلاث هذه تتخذ موقفًا توفيقيا تجاه تسع قضايا من القضايا الثلاث عشرة

الواقعية الخاصة بالكنيسة الرسمية (أو ثمانية بالنسبة لصفوة الإعلاميين)، وبالاختصار، بينما كان صفوة رجال الأعمال، والإعلاميين، والحكوميين، أكثر مساندة للفصل بين الكنيسة والدولة عن عامة الناس من الناحية التجريدية، لكنهم ليسوا أكثر مساندة للانفصالية عن عامة الناس فى هذه الأوضاع الواقعية للكنيسة الرسمية، والصفوة الأكاديمية فقط والصفوة الإعلامية بدرجة أقل، هما بصفة جوهرية الأكثر انفصالية عن عامة الناس فى الأوضاع الدينية الواقعية الخاصة بالكنيسة الرسمية.

رؤى الصفوة الدينية

يشبه حاخامات اليهود كثيراً صفوة الأكاديميين فى تأييدهم القوى للفصل بين الكنيسة والدولة فى القضايا الواقعية الثلاث عشرة الخاصة بالكنيسة الرسمية، ولقد اتخذوا موقفًا توفيقيًا تجاه فقط قليل من القضايا، مثل تأييدهم لقيام الحكومة بتمويل قساوسة الجيش (المسيحيين والبوذيين) وعارضوا دفع الضرائب عن ممتلكات الكنيسة (جيلين وويلكوكس، ١٩٩٥، ١٠٠)، مما يثير الانتباه وجود مجموعتين فقط من الصفوة عارضتا قيام الحكومة بعرض الشموع على أبنيتها أثناء الاحتفالات الدينية اليهودية، الصفوة الأكاديمية (٦٠٪ عارضوا) وحاخامات اليهود (٨٣٪ عارضوا).

اتخذت أغلبية من القساوسة الكاثوليك والبروتستانت، بالتباين، موقفًا توفيقيًا تجاه أغلب القضايا الواقعية الخاصة بالكنيسة الرسمية، واتخذ القساوسة الكاثوليك موقفًا توفيقيًا تجاه القضايا الواقعية الثلاث عشرة باستثناء قضية واحدة، وكان القساوسة البروتستانت توفيقيين تجاه كل هذه القضايا ما عدا ثلاثا منها فقط. قارن جيلين وويلكوكس (١٩٩٥: ١٠٢ - ١٠٣) أيضًا بين قساوسة التيار الرئيسى البروتستانت، وقساوسة البروتستانت الإيڤانجيليكيين، ووجدا أن قساوسة التيار الرئيسى كانوا انفصاليين أكثر من القساوسة الإيڤانجيليكيين تجاه جميع القضايا.

رؤى الصفوة تجاه القضايا الواقعية لحرية الممارسة الدينية

لقد رأينا فيما سبق أن عامة الناس يؤيدون حرية الممارسة الدينية للجماعات التى

يعتبرون أنها ليست محتملة الضرر، وقد أيدت غالبية عامة الناس فى إجاباتهم عن سبعة عشر سؤالاً استخدمها جيلين وويلكوكس (١٩٩٥ : ١١٧) لبيان حرية الممارسة الدينية فى تسع قضايا، وعارضوها فى ثمانى قضايا، وكان متوسط النسبة المئوية لأولئك الذين أيدوا حرية الممارسة الدينية فى السبع عشرة قضية ٤٩٪، وهكذا نرى فى المتوسط أن نصف عامة الناس تقريبًا قد أخذوا موقفًا مؤيدًا فى كل قضية من قضايا حرية الممارسة الدينية، وقد قمنا نحن أيضًا تأسيسًا على المعلومات الواردة فى بحث جيلين وويلكوكس (١٩٩٥ : ١٣٣ - ١٣٤) بمعالجة معلومات مماثلة عن طريق الحاسب لكل من الأنواع السبعة من الصفوة حتى نتمكن من إجراء بعض المقارنات.

وجدنا أيضًا أن عدد قضايا حرية الممارسة الدينية التى أيدتها أغلبية الصفوة يتراوح ما بين الأربع عشرة إلى السبع عشرة قضية، فى الوقت الذى أيد فيه أغلبية عامة الناس حرية الممارسة الدينية فى تسع من القضايا السبع عشرة، وكانت الصفوة من رجال الأعمال أقلهم تأييدًا لحرية الممارسة الدينية، لكن، الأغلبية منهم عارضوا حرية الممارسة الدينية فى ثلاث فقط من الأسئلة السبعة عشرة (معارضة لقيام طائفة هارى كريشنا بالتماس المال فى المطارات، والموافقة على أن تظل الجماعات الدينية بعيدة عن السياسة، وعدم الموافقة على فكرة أن تكون الجماعات الدينية قادرة على إخفاء المهاجرين غير الشرعيين). وهكذا، نجد أن الصفوة الأقل تأييدا كانت، مع ذلك، أكثر تأييدًا بكثير لحرية الممارسة الدينية عن عامة الناس.

يختلف حجم الأغلبية التى أيدت بها مجموعات الصفوة حرية الممارسة الدينية من سؤال لآخر، **وعلى سبيل المثال، ١٠٠٪ من صفوة الأكاديميين والإعلاميين رفضوا الفكرة القائلة بأنه ليس هناك مكان لدين الإسلام فى أمريكا، ومن ناحية أخرى كانت أغلبية ضئيلة من ٥١٪ من القساوسة الكاثوليك من المؤيدين لحرية الممارسة الذين رفضوا بالكاد فكرة منع طائفة هارى كريشنا من التماس المال فى المطارات.**

يظهر شكل ٧-٢ متوسط النسب المئوية لعامة الناس، وكل مجموعة من الصفوة المؤيدين لحرية الممارسة الدينية للسبعة عشر سؤالا. وكما بينا من قبل، فقد اتخذ موقف حرية الممارسة فى كل سؤال متوسط ٤٩٪ من عامة الناس. ويوضح شكل ٧-٢ بجلاء أن كل مجموعات الصفوة أكثر تأييدًا بكثير لحرية الممارسة الدينية، مما عليه عامة

الناس. ومرة أخرى، فإن مجموعة الصفوة الأقل تأييداً لحرية الممارسة هى مجموعة رجال الأعمال، لكنها أكثر تأييداً بنسبة ملموسة لحرية الممارسة من عامة الناس، والمجموعة الأعلى تأييداً هى الصفوة الأكاديمية، التى وصل متوسطها إلى ٨٠٪ لكل واحد من السبعة عشر سؤالاً.

يمكننا أن نرى بالنظر إلى هذه النتائج أن صفوة الأكاديميين كانوا الأكثر تأييداً لحرية الممارسة الدينية، وكانت الصفوة من رجال الأعمال أقلهم تأييداً، (ولكن بدون فرق كبير) وأن هناك اختلافاً ضئيلاً بين صفوة الحكوميين، والإعلاميين، والكهنة، والقساوسة والحاخامات.

(شكل ٧-٢) متوسط النسب المئوية لعامة الناس، ومجموعات الصفوة السبع، المؤيدة لحرية الممارسة الدينية على كل سؤال من الأسئلة السبع عشرة.

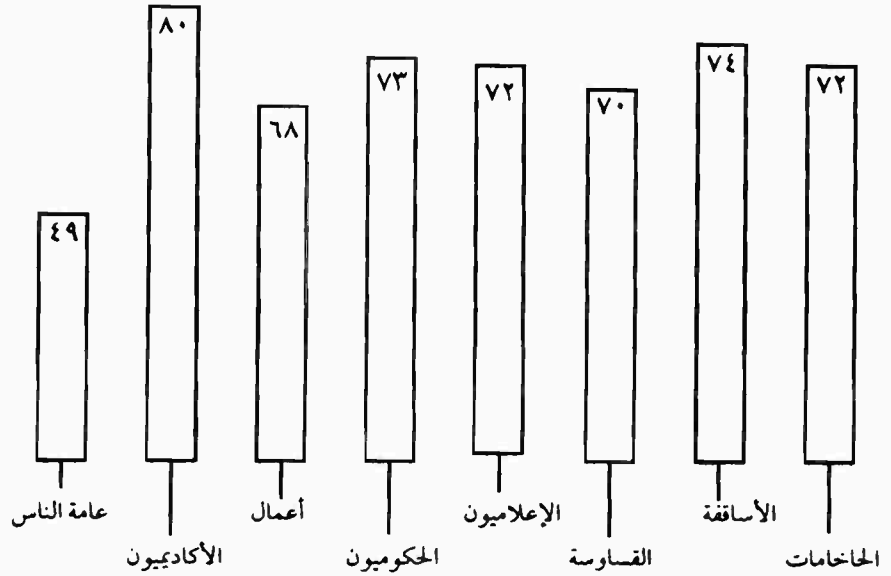

المصدر : احتسبت بناء على نتائج استطلاعات ويليامسبيرج القانونية لعامة الناس، والصفوة العلمانية، والصفوة الدينية، والمبينة فى چيلين وويلكوكس (١٩٩٥ : ١٣٣ - ١٣٤).

إذا أخذنا فى الاعتبار، أن الصفوة لديها قوة أكبر داخل المجتمع، فإن ذلك يُشير إلى أن التطبيق العملى لحرية الممارسة الدينية سوف يكون من المحتمل أقرب إلى الرؤى الأكثر اتساعًا للصفوة، عنه إلى الرؤى المحدودة لعامة الناس.

الملخص والنتائج

لقد فحصنا توجهات عامة الناس وصفوتهم تجاه العلاقات بين الكنيسة والدولة فى الولايات المتحدة، وركزنا على التوجهات التى تتعلق بقضايا الكنيسة الرسمية وحرية الممارسة الدينية، فدعنا أولاً نكرر بعض ما خَلُصنا إليه بالنسبة للرؤى المجردة لعامة الناس تجاه الكنيسة الرسمية.

* كان حوالى الثلث من الانفصاليين الدينيين، وحوالى الثلث من التوفيقيين الدينيين، وحوالى الخمس من غير التفضيليين الدينيين الذين يعتقدون أن الحكومة يجب أن تساعد جميع الأديان بالتساوى، ولكنهم يعتقدون أيضًا بوجوب وجود جدار عال يفصل بين الكنيسة والدولة، وكان حوالى العشر تفضيليين مسيحيين ممن يرغبون من الحكومة أن تساعد كل الأديان، ولكنهم يرغبون منها أيضًا أن تحمى التراث اليهودى ـ المسيحى.
* يظهر أن لدى الناس رؤى متعارضة تجاه قضايا الكنيسة الرسمية، ويمكن شرح هذا التعارض بطرق شتى (مثلاً، بالقصور فى أسئلة الدراسات، وتفكير الناس فى القضايا المختلفة وهى منعزلة الواحدة عن الأخرى، والتفسيرات الخاصة للقضايا).
* يبدو أن تأييد عامة الناس لحرية الممارسة الدينية كان بالغ الارتفاع، بالنسبة للمبادئ المجردة.

درسنا بعد ذلك رؤى عامة الناس تجاه قضايا واقعية أكثر تحديداً، تعالج الأوضاع السياسية والدينية. وفيما يلى بعضٌ من أهم النتائج التى حصلنا عليها:

* يتخذ أغلبية من عامة الناس موقفًا توفيقيًا تجاه القضايا الواقعية المحددة للكنيسة الرسمية (خاصة عندما تكون مساندة الدولة للدين رمزية وليست مالية).

* تتخذ أغلبية موقفًا انفصاليًا فى بعض الأوضاع، خاصة عندما تكون القضية متعلقة بمساندة مالية للدين، أو تتطلب تدريسًا أو ممارسات دينية فى المعاهد العامة، أو تفضيل إحدى الجماعات الدينية على الأخرى.

* يمكن أن تُميز رؤى عامة الناس تجاه حرية الممارسة الدينية بشكل مفيد على أنها رؤى مجتمعية (يمكن للناس أن يتصرفوا طبقًا لعقائدهم الدينية ما دامت لا تسبب الانزعاج للأغلبية داخل المجتمع) أو تحررية (يمكن للناس أن يتصرفوا طبقًا لعقائدهم الدينية طالما لا تنتهك حقوق الآخرين).

* تراوح - فى بعض الأوضاع - تأييد حرية الممارسة الدينية ما بين تأييد ضئيل وتأييد قوى، وشملت هذه أوضاعًا مثل السماح للجماعات الدينية بالمشاركة فى الشئون السياسية، واستخدام الشعارات الدينية فى المناقشات السياسية فى بعض الأوضاع، والتسامح إلى درجة ما تجاه تعدد الديانات.

* لم تقم الأغلبية - فى أوضاع أخرى - بتأييد حرية الممارسة الدينية، وهذا، على وجه الخصوص، هو الموقف عندما كان عامة الناس يعتقدون أنها تتعلق بجماعات دينية يعتبرونها ضارة بشكل ما (مثل الطوائف)، ويبدو أن توجهات عامة الناس فى كثير من هذه الأوضاع كانت مجتمعية بدلاً من كونها تحررية.

* يؤيد أغلب الناس حقوق غير- الدينيين، لكن أقلية كبيرة من عامة الناس لا يفعلون ذلك.

* ينتج عند ضم رؤى الكنيسة الرسمية إلى رؤى حرية الممارسة الدينية، أربع مجموعات رئيسية: غير التفضيليين الدينيين (التوفيقيون الذين أيدوا حرية الممارسة الدينية)، والتفضيليون المسيحيون (التوفيقيون الذين قصروا التوفيق على الجماعات المسيحية - ربما فقط الجماعات التقليدية المسيحية - واتخذوا رؤية مجتمعية تجاه حرية الممارسة الدينية)، والمعتدلون الدينيون (يؤيدون الفصل بين الكنيسة والدولة ويعارضون حرية الممارسة الدينية)؛ والمؤمنون بحرية المنافسة الدينية (يؤيدون الفصل بين الكنيسة والدولة، ويؤيدون أيضًا حرية الممارسة الدينية).

لقد درسنا توجهات عامة الناس تجاه الصلاة فى المدارس العامة؛ لكى تظهر اختلاط التوجهات لدى عامة الناس، ودعنا نذكر فيما يلى أهم ما وجدناه:

* تؤيد أغلبية الشعب الأمريكى الصلاة فى المدارس العامة، وإجراء تعديل دستورى لتحقيق ذلك.

* لم يقتنع أغلبية الناس بأن الصلاة فى المدارس العامة تستحق تغيير الدستور لتحقيق ذلك.

* لا يحبذ الأغلبية العظمى من الناس مشاركة أطفال المدارس فى الصلاة.

* يمكننا أن نخمن أن غالبية مؤيدى صلاة المدرسة يفكرون فيها على أنها من قضايا حرية الممارسة الدينية بدلاً من أن تكون قضية للكنيسة الرسمية، بينما يفكر أغلبية المعارضين فيها على أنها من قضايا الكنيسة الرسمية.

لكى نتفهم جيداً دور الدين فى الشئون السياسية الأمريكية، درسنا رؤى الصفوة السياسية والدينية، وفيما يلى بعض أهم ما وجدناه:

* تبين نوعيات عامة الناس الذين أيدوا بقوة صلاة المدرسة أنهم ضعيفو التمثيل فى الكونجرس، وبين مساهمى لجان النشاط السياسى الذين يُسهمون فى مساعدة المرشحين السياسيين، وبين أعضاء مؤتمرات الأحزاب السياسية، ومن ثم يكون التأييد للصلاة فى المدارس بين صفوة السياسيين، أقل كثيراً عما هو عليه بين عامة الناس.

* لم تتحد الصفوة الدينية فى رؤاها الدينية أو السياسية، وهم منقسمون بشدة تجاه قضية الصلاة فى المدارس.

* تعتبر كل من الصفوة العلمانية والصفوة الدينية انفصالية أكثر من عامة الناس تجاه القضايا المجردة للكنيسة الرسمية.

* لم يكن صفوة العلمانيين، باستثناء صفوة الأكاديميين، أكثر انفصالية عن عامة الناس تجاه القضايا الواقعية للكنيسة الرسمية.

* اتخذ قساوسة البروتستانت (خاصة الإيفانجيليكيين) وقساوسة الكاثوليك موقفًا توفيقيا تجاه أكثر القضايا الواقعية للكنيسة الرسمية، بينما أعطى حاخامات اليهود تأييداً كبيراً للفصل بين الكنيسة والدولة.

* على الرغم من أن صفوة الأكاديميين هم الأكثر تأييداً لحرية الممارسة الدينية، وصفوة رجال الأعمال هم الأقل تأييداً، فقد أعطت كل جماعات الصفوة - دينية وعلمانية - تأييداً لحرية الممارسة الدينية أكبر مما فعل عامة الناس، و يشير هذا إلى أن حرية الممارسة الدينية فى تطبيقها العملى سوف تعكس رؤى الصفوة أكثر من رؤى عامة الناس فى أغلب الأوضاع .

نستنتج فى النهاية، بصفة عامة، أن عامة الأمريكيين لديهم خليط من التوجهات تجاه العلاقات التى تربط بين الكنيسة والدولة، ويؤيد الناس الانفصالية فى الأوضاع التجريدية أكثر مما يفعلون فى الأوضاع الأكثر تحديداً، وأن مستوى تأييدهم لحرية الممارسة الدينية يتوقف بقدر كبير على طبيعة المجموعة محل الاهتمام، وسوف يؤيد الأمريكيون - وهم بقدر كبير مجتمعيون - الحرية الدينية فى أشكالها المختلفة، شريطة ألا يتعارض ذلك، بشكل جوهرى مع معايير المجتمع، وتميل الصفوة فى الوقت نفسه إلى أن تكون أكثر تأييداً من عامة الناس للفصل بين الكنيسة والدولة، وتميل أيضًا الى أن تكون أكثر تأييداً لحرية الممارسة الدينية .

رأينا فى هذا الفصل أن هناك اختلافات بين الناس بالنسبة لرؤاهم عن العلاقات بين الكنيسة والدولة، وسوف ندرس فى الفصل القادم الطرق التى ارتبطت بها هذه الاختلافات فى التوجهات الدينية، مع الاختلافات فى الرؤى السياسية التى لدى الناس تجاه أوضاع مثل التسامح السياسى، والعنصرية، وبرامج الرخاء الاجتماعى، والأدب الجنسى المكشوف، وعقوبة الإعدام ، وقضايا أخرى .

* * *

References

المراجع

Ahlstrom, Sydney E. 1972. *A Religious History of the American People.* New Haven: Yale University Press.

Chidester, David. 1988. *Patterns of Power: Religion and Politics in American Culture.* Englewood Cliffs, New Jersey: Prentice-Hall.

Cowing, Cedric B. 1971. *The Great Awakening and the American Revolution: Colonial Thought in the 18th Century.* Chicago: Rand McNally.

Finke, Roger, and Rodney Stark. 1992. *The Churching of America, 1776–1990: Winners and Losers in Our Religious Economy.* New Brunswick, New Jersey: Rutgers University Press.

Fowler, Robert Booth. 1985. *Religion and Politics in America.* Metuchen, New Jersey: American Theological Library Association.

Gaustad, Edwin Scott. 1990. *A Religious History of America.* San Francisco: Harper and Row.

Heimert, Alan. 1966. *Religion and the American Mind: From the Great Awakening to the Revolution.* Cambridge, Massachusetts: Harvard University Press.

Howe, Mark DeWolfe. 1965. *The Garden and the Wilderness: Religion and Government in American Constitutional History.* Chicago: University of Chicago Press.

Mead, Sidney E. 1978. "American Protestantism During the Revolutionary Epoch." Pp. 162–180 in John M. Mulder and John F. Wilson (Eds.), *Religion in American History: Interpretive Essays.* Englewood Cliffs, New Jersey: Prentice-Hall.

Miller, Glenn T. 1976. *Religious Liberty in America: History and Prospects.* Philadelphia: Westminster Press.

Miller, Perry, and Thomas H. Johnson (Eds.). 1938. *The Puritans.* New York: American Book Company.

Miller, Robert. 1989. "Religious Conscience in Colonial New England." Pp. 9–24 in James E. Wood, Jr. (Ed.), *Readings on Church and State.* Waco, Texas: J.M. Dawson Institute of Church-State Studies.

Noll, Mark A., Nathan O. Hatch, and George M. Marsden. 1989. *The Search for Christian America.* Colorado Springs: Helmers & Howard.

Reichley, A. James. 1985. *Religion in American Public Life.* Washington, D.C.: Brookings Institution.

Ward, Nathaniel. 1647. "The Simple Cobbler of Aggawam." Reprinted in pp. 95–108 of Perry Miller (Ed.), *The American Puritans: Their Prose and Poetry.* Garden City, New York: Doubleday, 1956.

McClosky, Herbert. 1964. "Consensus and Ideology in American Politics." *American Political Science Review* 58: 361–382.

McClosky, Herbert, and Alida Brill. 1983. *Dimensions of Tolerance.* New York: Russe Sage Foundation.

Nunn, Clyde Z., Harry J. Crockett, Jr., and J. Allen Williams, Jr. 1978. *Tolerance for Nonconformity.* San Francisco: Jossey-Bass.

The Pew Research Center for The People & The Press. 1996. "The Diminishing Divide . . . American Churches, American Politics." Presented on the World Wide Web at http://www.people-press.org/relgrpt.htm.

Plissner, Martin, and Warren Mitofsky. 1988. "The Making of the Delegates, 1968–1988." *Public Opinion* September/October: 45–47.

Prothro, James W., and Charles M. Grigg. 1960. "Fundamental Principles of Democracy: Bases of Agreement and Disagreement." *Journal of Politics* 22: 276–294.

Quinley, Harold E. 1974. *The Prophetic Clergy: Social Activism among Protestant Ministers*. New York: Wiley.

Reichley, A. James. 1985. *Religion in American Public Life*. Washington, D.C.: Brookings Institution.

Stouffer, Samuel. 1955. *Communism, Conformity, and Civil Liberties*. New York: Doubleday.

Sullivan, John L., James Piereson, and George E. Marcus. 1979. "An Alternative Conceptualization of Political Tolerance: Illusory Increases 1950s-1970s." *American Political Science Review* 73: 781–794.

Tamney, Joseph B., and Stephen D. Johnson. 1987. "Church-State Relations in the Eighties: Public Opinion in Middletown." *Sociological Analysis* 48: 1–16.

Wilcox, Clyde. 1993. "The Dimensionality of Public Attitudes Toward Church-State Establishment Issues." *Journal for the Scientific Study of Religion* 32: 169–176.

Wilcox, Clyde, Joseph Ferrara, John O'Donnell, Mary Bendyna, Shaun Geehan, and Rod Taylor. 1992. "Public Attitudes Toward Church-State Issues: Elite-Mass Differences." *Journal of Church and State* 34: 259–277.

Woodrum, Eric, and Thomas Hoban. 1992. "Support for Prayer in School and Creationism." *Sociological Analysis* 53: 309–321.